



القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية) بأطار معايير الإبلاغ المالي الدولية (بحث تطبيقي بين عينتي من المصارف التجارية العراقية)

الباحث / عذراء ياسين عبدالله

أ.م.د. سلمان حسين عبدالله

كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد،

العراق

E-mail: salman_hussin@coadec.uobaghdad.edu.iq

E-mail: athor_y@yahoo.com

Received:11/2/2020

Accepted :19/7/2020

Published :October / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



مستخلص البحث:

اصبحت المواقع الإلكترونية بمرور الزمن احدى الادوات المهمة للتواصل بين الافراد فيما بينهم وبين الافراد والوحدات الاقتصادية ، وبرزت كواحدة من الأصول غير الملموسة المهمة لتحقيق الدخل ، إذ اصبحت أداة تنافسية ومنفذ تسويقي لهذه الوحدات ووسيلة اتصال رئيسية تستخدمها لممارسة انشطتها الرئيسية المختلفة وتحقيق منافع اقتصادية محتملة. لذا كان هناك ضرورة لقياس وعرض قيمة هذه المواقع في القوائم المالية كأصول غير ملموسة ، عليه كان الغرض من البحث تحديد كلف المواقع الإلكترونية المملوكة، من قبل الوحدة الاقتصادية عن طريق الشراء والمواقع التي تم انشاءها داخلياً وتحديد نموذج قياس مناسب لتقييمها واطفاءها ، اضافة الى التمييز بينها وبين الأصول غير الملموسة التقليدية مثل (شهرة المحل ، العلامة التجارية ، براءة الاختراع). وتمثلت مشكلة البحث في عدم قيام الوحدات الاقتصادية العراقية عينة البحث بأتباع الاسلوب العلمي والمهني للأعراف وقياس المواقع الإلكترونية التي تمتلكها كأصل غير ملموس وتحديد تكاليفها وتقييمها بشكل يعكس في اداء الوحدة وقيمتها . وتمثل مجال البحث بالمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، إذ بلغت عينة البحث (خمسة) مصارف هي (مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي). وفي الجانب التحليلي من البحث تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها للفترة الممتدة من تاريخ امتلاك الموقع والسنة التي تليها ، بالإضافة الى اسلوب الملاحظة الشخصية والمقابلة ، وقد توصل الي ان الإبلاغ المالي عن المواقع الإلكترونية في الوحدات الاقتصادية العراقية مازال منقوصاً على الرغم من صدور المعيار IAS38 والقاعدة المحاسبية المحلية رقم (2) (الموجوات غير الملموسة) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق تنظم اجراءات المحاسبة عن هذه المواقع كأصل غير ملموس ، وافتقار النظام المحاسبي الموحد الى المعالجات المحاسبية بالشكل الذي ينسجم مع المعايير الصادرة بهذا الخصوص . وتوصل الي ان هناك امكانية لتحديد كلف المواقع الإلكترونية التي تم انشاءها داخلياً والأعراف بها كأصل غير ملموس مع وجود نظام كلفوي جيد يساعد في تحديد كلفتها بصورة اكثر دقة وتمكين الوحدة الاقتصادية من تحديد الكلف المباشرة وغير المباشرة لتكوينه. وعليه جاءت توصيات البحث بضرورة اجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية المحلية (2) (الموجودات غير الملموسة)

من خلال مواعمتها مع المعيار IAS38 (الأصول غير الملموسة) وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة (SIC32) (الأصول غير الملموسة-تكاليف موقع الويب)، والعمل على تضمين النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي للمصارف والتأمين بالمعالجات والتبويبات المحاسبية التي تعبر بشكل واضح عن الأصول غير الملموسة بشكل عام والمواقع الإلكترونية بشكل خاص .

المصطلحات الرئيسية للبحث : مواقع إلكترونية ، الاعتراف والقياس ، نماذج القياس

المقدمة

ان تزايد استخدام الانترنت على مستوى العالم ودخوله في كافة مفاصل الحياة ادى الى تسابق الوحدات الاقتصادية للاستفادة القصوى من المميزات التي تقدمها شبكة الانترنت والعمل على انشاء مواقع إلكترونية لاستخدامها للأغراض الاعلامية المتمثلة بالتعريف بالوحدة الاقتصادية وسياساتها وهيكلها التنظيمي وعرض قوائمها المالية لكافة المهتمين وصولاً الى استخدام هذه المواقع في ممارسة انشطتها الرئيسية سواء تجارية أو خدمية مما يعود بمنافع اقتصادية مستقبلية للوحدة اما على شكل زيادة في الإيرادات او وفورات بالتكاليف ، ولا يقتصر على ما تحققه من منافع اقتصادية فقط فهي كباقي الأصول غير الملموسة تؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية. وهذا ما دعا بالمنظمات المهنية المنظمة للعمل المحاسبي الى تسليط الضوء حول امكانية الاعتراف والقياس بهذه المواقع بإصدار المعايير والتفسيرات المنظمة لهذه العملية . ومع ذلك ما زال الاعتراف بتلك المواقع وقياسها لا يخلو من التعقيد خاصة فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية المكونة داخلياً . لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في عدم قيام الوحدات الاقتصادية العراقية باتباع الاسلوب العلمي والمهني للاعتراف وقياس المواقع الإلكترونية التي تمتلكها كأصل غير ملموس وتحديد تكاليفها المشتراة أو المكونة داخلياً وتقييمها وانعكاس ذلك في اداء الوحدة وقيمتها رغم وجود معيار محاسبي دولي خاص بالأصول غير الملموسة IAS38 و تفسير لجنة التفسيرات الدائمة SIC32 الخاص بالمواقع الإلكترونية اللذان ورد فيهما الارشادات الخاصة للاعتراف والقياس لهذه المواقع مما يجعل الأبلاغ المالي بالتقارير المالية منقوصاً ، ويمكن تحديد المشكلة بصورة ادق من خلال طرح السؤال الاتي: هل يمكن الأبلاغ عن المواقع الإلكترونية كأصل غير ملموس في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية واختيار طريقة مناسبة لقياسه واطفائه ؟

وقد جاء هذا البحث ليحقق مجموعة من الأهداف اهمها التمييز بين الأصول غير الملموسة التقليدية مثل (شهرة المحل ، العلامة التجارية ، براءة الاختراع) والمواقع الإلكترونية كأصل غير ملموس . وتحديد تكاليف المواقع الإلكترونية المشتراة والمكونة داخلياً وكذلك تحديد نموذج القياس المناسب لتقييم المواقع الإلكترونية اضافة الى تحديد طريقة اطفاء مناسبة لاطفاء المواقع الإلكترونية . وقد تناولت بعض الدراسات السابقة العربية والانكليزية الأبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة وتحديد المواقع الإلكترونية ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كل من (خداش والطار ، 2006) فقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المعالجة المحاسبية لتكاليف بناء وتطوير الصفحات الإلكترونية التي تستخدم عادة لأغراض تجارية متعددة مثل الترويج والدعاية للمنتجات والخدمات أو تلقي الطلبات وتنفيذها ، والى تحديد عناصر التكاليف المرتبطة ببناء وتطوير المواقع الإلكترونية والمعالجة المحاسبية لهذه التكاليف ، مع استكشاف واقع المعالجة المحاسبية لتكاليف بناء وتطوير المواقع الإلكترونية في قطاع الشركات المساهمة العامة الاردنية ، وقد استخدم الاسلوب الاحصائي للتعرف على واقع تطبيق معالجة تكاليف بناء وتطوير المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الاردنية ، وقد توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود التزام من قبل الشركات الاردنية بتصنيف الجزء الوارد في المعيار المتعلق بمعالجة المصاريف المترتبة ببناء المواقع الإلكترونية وعدم المام المديرين الماليين في هذه الشركات بكيفية المعالجة المحاسبية لتكاليف بناء المواقع الإلكترونية ، وقد اوصت الدراسة بأن يتم اصدار نشرة توضيحية ومفصلة من قبل الجهات المختصة مثل الجهات المهنية الاردنية كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين هدفها توضيح الطريقة الواجب اتباعها عند التعامل مع هذه النفقات ، كما اوصت الدارسة بأن يتم عقد ورشة عمل متخصصة للمسؤولين الماليين في الشركات المساهمة العامة هدفها توضيح كيفية معالجة النفقات المترتبة ببناء وتطوير الصفحات الإلكترونية بما يتفق مع ما جاء في المعايير المحاسبية . ومن الدراسات الأخرى في هذه الاطار الدراسة التي قام بها كل (Bostan ,et al. , 2009) وهي دراسة وتحليل وتنفيذ منهجية استخدام المواقع الإلكترونية في التجارة الإلكترونية ، الهدف منها يتعلق في

المقام الأول التعريف بمجموعة الأدوات لتحليل الأعمال الإلكترونية من خلال عملية استخدام المواقع الإلكترونية والهدف الثاني موجه نحو الإدارة للأعتراف وتقييم المواقع الإلكترونية في مجال المحاسبة باعتبارها ملكية غير ملموسة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها اشتراط المعيار IAS38 على الكيانات المبلغة تقديم معلومات مفصلة في ملاحظات التقرير المالي السنوي لكل فئة من الأصول غير الملموسة بعد التمييز بين الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً والأصول غير الملموسة الأخرى ، كما ينبغي تقديم معلومات بالتقرير المالي السنوي تتمثل بشروط العمر الانتاجي إذا كان محدد أو غير محدد ، ونسب الاطفاء وطرق الاطفاء المستخدمة والقيمة الدفترية والاطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي تم تقدير عمرها على أنها غير محددة ، يتم تقديم المعلومات الخاصة بالقيمة الدفترية والأسباب التي تجعلها لها عمر غير محدود وعوامل مهمة تستخدم لهذا التقدير.

كما تناول (Hort, 2015) الإبلاغ عن مواقع الويب وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وهي دراسة تشيكية الهدف منها هو دراسة مفصلة لطريقة امتلاك المواقع الإلكترونية سواء كانت مشتراة او مؤجرة او تكوين داخلي ، ومقارنة التعديلات التي قدمتها المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS مع المعايير المحاسبية التشيكية . وقد تناول الاسلوب المستخدم في الدراسة طريقة تحليل الإبلاغ عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية لأربع شركات ، ثلاثة منهم يقدمون تقاريرهم بموجب IFRS وشركة واحدة تمثل معايير المحاسبة التشيكية ، لأظهار أهم الاختلافات بين المعايير التشيكية و IFRS ، وتوصلت الدراسة الى ان IFRS تُعرف بعناية الأصول غير الملموسة وتعالج بالتفصيل المعايير المطلوبة للأعتراف بالأصول ، في حين ان المعايير التشيكية تقتصر على قائمة بسيطة من الأصول غير الملموسة دون محاولة تحديد خصائصها بالتفصيل ، كما استنتجت الدراسة وجود اختلاف مهم فيما يخص تطوير البرامج المطورة ذاتياً للمواقع الإلكترونية . وإن التعديل الذي أجراه المعيار الدولي للتقارير المالية يعكس بشكل أفضل جوهر الأصول غير الملموسة في القوائم المالية . ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع دراسة قام بها (SMOLKOVÁ, 2017) وهي دراسة تشيكية هدفها الرئيسي دراسة الإبلاغ عن كلف الحصول على المواقع الإلكترونية ، وتحليل الإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة في شركات محددة في أنظمة محاسبية مختارة وهي (التشيكية ، الإسبانية ، ومعايير IFRS) وعمل مقارنة بين هذه الأنظمة. وتوصلت الدراسة الى استنتاجات بأن معايير IFRS هي الأكثر تفصيلاً والأنسب للكيانات المحاسبية التي تصف طرق الإبلاغ بالتفصيل ، وان المعايير الإسبانية تتقارب بشكل متزايد مع IFRS. اما أنظمة المحاسبة التشيكية فهي أكثر إيجازاً وتقدم قائمة بالعناصر التي يمكن أو لا يمكن اعتبارها أصولاً غير ملموسة بدلاً من التعريف العام كما هو الحال في المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الإسبانية.

المنهجية

في ضوء الاهداف المحددة سابقاً تم اختبار الفرضيات الآتية :

أ. هل هناك امكانية في تحديد تكاليف المواقع الإلكترونية المشتراة والمكونة داخلياً ؟

ب. هل يمكن تحديد نموذج قياس مناسب لقياس المواقع الإلكترونية ؟

ج. هل يمكن تحديد طريقة اطفاء تتناسب مع خصوصية المواقع الإلكترونية ؟

وتأطرت خطوات البحث ضمن الحدود النظرية والزمانية والمكانية والتي تتوضح بالآتي:

أ. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالآتي :-

مدة البيانات : استخدمت البيانات التي تم الحصول عليها للفترة الممتدة من تاريخ امتلاك الموقع والسنة التي تليها .

ب. الحدود المكانية: تناول البحث في حدوده المكانية عينة من المصارف التجارية تمتلك مواقع إلكترونية تستخدم للوصول الداخلي والخارجي كتقديم خدمات إلكترونية عبر مواقعها .

اما مجتمع وعينة البحث فقد تمثلت في كل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف المتحد للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار. تم تحديد هذه العينة كونها من المصارف التي لها مواقع إلكترونية خاصة بها منها ما يستخدم الموقع للوصول الداخلي والقسم الاخر يقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت من خلال هذه المواقع . وقد استخدمت اساليب لجمع البيانات والمعلومات ، إذ تم الاعتماد على اسهامات الباحثين وبعض والكتاب التي قامت الباحثة بجمعها من المصادر العلمية مثل الكتب ، المجلات، الرسائل والاطروحات الجامعية ، البحوث ،

والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية . في حين تم الاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية عينة البحث وحسب ما تقتضيه المهنية ومصصلحة البحث وقد استعملت الباحثة عدد من الأدوات والأساليب كالمقابلات والملاحظة الشخصية للباحثة لتغطية الجانب العملي من البحث .

مراجعة الأدبيات

المواقع الإلكترونية كأصول غير ملموسة في ظل IAS38 والتفسير SIC يهدف هذا الجانب من البحث الى التعرف على الاطار النظري المحاسبي لهذا النوع من الأصول غير الملموسة والتي سعت الوحدات الاقتصادية العراقية الى استملاكها وتطويرها كأنعكاس لحالة العولمة واستعمال تقنيات المعلومات الحديثة التي فرضت كواقع عملي على الوحدات بالوقت الحاضر لما لها من منافع عديدة ، والى شروط الاعتراف والقياس للمواقع الإلكترونية ونماذج القياس المستخدمة .

الأصول غير الملموسة – منظور دولي

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأصول غير الملموسة (Intangible Asset) في المعيار المحاسبي IAS38 بأنها " أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس" وقد ورد بالمعيار ان شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس تركزت على أن يكون قابلاً للتحديد من قبل الوحدة الاقتصادية ويكون لديها السلطة (السيطرة) للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية وتنبع قدرة الوحدة في السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية من هذا الأصل – غالباً – من الحقوق التعاقدية والقانونية . (IAS38, Para.8,11,13)

كما عرفت (Intangible Asset) بانها أصل محدد غير نقدي ليس له وجود مادي يتم السيطرة عليه بواسطة الوحدة الاقتصادية كنتيجة لأحداث سابقة (كالشراء أو الإنشاء الداخلي) ويتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منه ، لذا تلخصت المميزات الاربعة الهامة لهذه الأصول بـ (Aljaarat,2014:104) :

1. محددة
 2. ليس لها وجود مادي .
 3. مسيطر عليها (القدرة على الحصول على منافع من الأصل).
 4. تولد منافع اقتصادية مستقبلية (مثل الإيرادات أو تخفيض التكاليف المستقبلية).
- وتعد المواقع الإلكترونية من الأصول غير الملموسة التي تزايد الاهتمام بها بشكل ملفت من قبل الوحدات الاقتصادية والأشخاص ، إذ يتم امتلاك المواقع الإلكترونية لغايات متعددة ، منها التجارية إذ تهدف الوحدة من خلالها للتعريف بنفسها، أو للترويج لمنتجاتها، أو لممارسة التجارة الإلكترونية (e-commerce). كما تقوم بعض الوحدات الحكومية بإنشاء ما يسمى الحكومة الإلكترونية (e-government) ، وتقوم الهيئات التعليمية بالتعريف ببرامجها ، أو بطرح مواد تعليمية لتدرس الكترونياً من خلال مواقعها الإلكترونية (e-learning) وهذا ما يسمى التعليم الإلكتروني (khuddash&Al-Attar,2006:42). ويعد تكوين الموقع الإلكتروني أحد أفضل الطرق وأكثرها فاعلية لضمان وجود قوي في السوق كما انها تتيح التعرف على العالم (Bostan, et al, 2009: 143-144) .

وفيما يخص المحاسبة عن المواقع الإلكترونية فإن IFRS تتعامل مع هذه المسألة بشكل مفصل وعلى وجه التحديد المعيار المحاسبي الدولي IAS38 ، من خلال نشر التفسير المتعلق بتكاليف الموقع الإلكتروني الصادر من لجنة التفسيرات في مجلس المعايير المحاسبية الدولية SIC 32 والذي يمكن الإشارة إليه وتطبيقه في القوائم المالية المعدة استناداً الى المعايير المحاسبية⁽¹⁾ .

اما في العراق وفي عام 2013 أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القاعدة المحلية (2) الموجودات غير الملموسة لتحل محل القاعدة المحاسبية (2) نفقات البحث والتطوير والتي تهدف إلى تحديد متطلبات القياس والأثبات للأصول غير الملموسة وعرضها والأفصاح عنها في الكشوفات المالية ، بالشكل الذي تظهر الكشوفات المالية المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة نشاطها بشكل واضح وعادل (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية: 2013، 1) (Mohammad,2016:25) .

(1) المصدر : (Accounting news Czech Accounting, IFRS and US GAAP September 2012)

الأختلاف بين الأصول غير الملموسة التقليدية والمواقع الإلكترونية :

يمكن عرض الأختلافات بين الأصول غير الملموسة التقليدية والمواقع الإلكترونية بالجدول المقارن الآتي:
جدول (1) الأختلافات بين الأصول غير الملموسة التقليدية والمواقع الإلكترونية

ت	الأصول غير الملموسة التقليدية	الأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية)
1-	ليس لها وجود مادي	لها وجود مادي
2-	تصنف ضمن الأصول طويلة الأجل غير الملموسة	تصنف ضمن الأصول طويلة الأجل ، أصول خفيفة soft assets
3-	لها عمر مقدر وفق القانون	ليس لها عمر مقدر وفق القانون
4-	تطفأ على اقساط سنوية	تدام بشكل سنوي
5-	يتم الاعتراف بها بوجود تدفق نقدي خارج (شراء) او عدم وجود تدفق نقدي كما هو الحال في شهرة المحل المكتسبة .	يتم الاعتراف بها بوجود تدفق نقدي خارج فقط .

المصدر: الجدول أعداد الباحثة

وبالتالي انعكاس الأختلافات أعلاه في مرحلة القياس والأفصاح المحاسبي وتأثيره في كل من المركز المالي وحساب النتيجة.

الاعتراف والقياس الأولي للمواقع الإلكترونية المشتراة والمكونة داخلياً

إن الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة المملوكة من الخارج بسيط نظراً لوجود سعر التبادل الذي يبرر إمكانية الحصول على المنافع وموثوقية القياس (Córcoles,2010:191) . ويرى آخرون أيضاً أن الأصول غير الملموسة المكتسبة من خارج الوحدة الاقتصادية لا يمثل الاعتراف بها مشكلة بل على العكس فقد تستوفي معايير الاعتراف المتمثلة بقابليتها للتحديد والسيطرة في الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية والقياس الموثوق ، اما المكونة داخلياً فهي تخضع في تقديرها وقياسها لمتطلبات IFRS المحددة لأن قرار الاعتراف بهذه الأصول يمكن أن يكون صعباً ومعقداً إلى حد ما (Vašek et al,2013:12) . لذا فقد وضع مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) مجموعة من الإرشادات والتوجيهات وتضمينها في معيار IAS38 لغرض الاعتراف بهذه الأصول من قبل الوحدة سواء كان هذا الأصل مكتسباً بأحدى الطرق الأربعة المتمثلة بالشراء من مصمم خارجي أو في سياق اندماج الأعمال أو دعم الدولة أو تبادل الأصول مقابل الأصول الأخرى غير النقدية أو مزيج من الأصول النقدية والأصول غير النقدية أو تكوينه داخلياً وقد جاء المعيار بعدة شروط للاعتراف بهذه الأصول تمثل الشرط الأول في ان يكون الاصل قابلاً للتحديد لتمييزه عن الشهرة ، حيث يكون الأصل قابلاً للتحديد عندما (IAS38,2016:P12) :

1. يكون الأصل قابلاً للفصل عن الوحدة أو يُباع أو يتم تحويله، أو يرخص أو يُوجر، أو تتم مبادلتها، إما بشكل منفرد أو ضمن مجموعة متعلقة بعقد ، أو أصل أو التزام قابل للتحديد، سواء كانت الوحدة الاقتصادية لديها النية في عمل ذلك أم لا .

2. ينشأ عن حقوق تعاقدية او قانونية ، سواء كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل او قابلة للانفصال عن الوحدة الاقتصادية او عن حقوق والتزامات أخرى.

اما الشرط الثاني الذي جاء في المعيار IAS38 هو السيطرة والمقصود هو ان يكون لدى الوحدة سلطة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل وتقييد حصول الآخرين عليها والتي حددها المعيار بالايرادات من بيع منتجات أو خدمات، أو وفورات في التكلفة، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل من قبل الوحدة الاقتصادية (IAS 38,2016:Pr.17) ، لكن الصعوبة تكمن في الأصل المكون داخلياً في معرفة ما إذا كان هذا الأصل يولد منافع اقتصادية في المستقبل وكذلك في تحديد قيمة الأمتلاك بطريقة موثوقة ، حيث ان هذه الصعوبات تسبب مشاكل فيما إذا كان الأصل غير الملموس الذي تم تكوينه داخلياً يلبي متطلبات الأصول الواردة في المعيار، وبالتالي إمكانية أن يتم رسمته في قائمة المركز المالي (Berg & Dahlström,2016:22).

ولتسهيل عملية التقييم يقسم المعيار الأصول غير الملموسة المكونة داخلياً إلى مرحلتين هما مرحلة البحث ومرحلة التطوير، إذ يتم احتساب المصروفات المتعلقة بمرحلة البحث عند نشونها ولا يجوز الإبلاغ عنها كأصل، في حين يتم الإبلاغ عن النفقات المتعلقة بمرحلة التطوير كأصل غير ملموس إذا استوفت جميع المعايير الواردة في الفقرة 57 من المعيار IAS38 (Eriksson & Mehanovic,2012:22) ، كما ان إمكانية

التعرف على هذه الأصول في قائمة المركز المالي يتطلب الالتزام بجميع المتطلبات الآتية الواردة في المعيار (IAS38) (Berg & Dahlström,2016:23) :

- 1- الجدوى الفنية من استملاك الوحدة الاقتصادية للأصول غير الملموسة بحيث يمكن استخدامها أو بيعها.
- 2- وجود نية لدى الوحدة الاقتصادية في تكوين الأصول غير الملموسة واستخدامها أو بيعها .
- 3- لدى الوحدة الاقتصادية القدرة على استخدام أو بيع الأصول غير الملموسة .
- 4- توضح الوحدة الاقتصادية كيف يمكن للأصل غير المادي أن يولد فوائد اقتصادية مستقبلية محتملة. وإمكانية الوحدة إثبات أن هناك سوقاً لما يتم إنتاجه باستعمال الأصل أو للأصل غير الملموس ، أو إن كان الغرض من الأصل هو استخدامه داخلياً ، أي قابليته للاستخدام .
- 5- توجد موارد فنية ومالية وغيرها من الموارد الكافية لاستكمال التطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس.
- 6- تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على قياس المصروفات المتعلقة بالأصول غير الملموسة بشكل موثوق أثناء تطويرها.

أما فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية فقد حدد المعيار IAS38 ان الموقع الالكتروني الذي يتم تكوينه لغرض الوصول الخارجي يتم المحاسبة عنه بموجب المعيار IAS38 والتفسير الصادر من لجنة التفسيرات الدولية السابقة SIC32 الذي وضع إرشادات وتوجيهات للإبلاغ عن المواقع الإلكترونية التي يتم تكوينها لهذا الغرض . فقد يتم تكوين الموقع للأغراض الداخلية اي للأعلام عن نشاطات وسياسات الوحدة الاقتصادية والتعريف بها وبمنتجاتها وللأغراض الخارجية المتمثلة بتسويق منتجات الوحدة وتقديم الخدمات بحسب النشاط الذي تمارسه الوحدة لتحقيق ميزة تنافسية لها، لذا لا تختلف آلية الاعتراف بالمواقع الإلكترونية المقتناة عن الأصول غير الملموسة الأخرى حيث يكون وفقاً لمعايير الاعتراف الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS38. أما المواقع الناتجة من عملية البحث والتطوير فيكون المحاسبة عنها من خلال التفسير SIC32 أذ خص المواقع الإلكترونية بمزيد من التفصيل نظراً للخصائص الفنية للمواقع الالكترونية ووظائفها. وينبغي تسجيل الموقع الالكتروني الناتج عن أعمال التطوير كأصل غير ملموس في قائمة المركز المالي إذا استوفى معايير الاعتراف بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS38 الفقرة (21) منه ، المتمثلة في احتمالية أن يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة ويمكن قياس التكلفة بطريقة موثوقة. إضافة إلى استيفائه لمتطلبات الفقرة (57) من المعيار التي تنص على استيفاء الشروط الأخرى لتفعيل الأصل المكون داخلياً (Ylikangas,2013:22).

وتكون للوحدة الاقتصادية القدرة على إثبات امكانيتها في تحديد تكاليف امتلاك المواقع الإلكترونية بطريقة موثوق بها وتوليدها المنافع الاقتصادية المحتملة وذلك من خلال اثبات حقيقة أن الموقع قادر على توليد الإيرادات من خلال إمكانية إرسال أوامر من خلاله. أما إذا كانت الوحدة غير قادرة على إثبات ذلك ، يتم الإبلاغ عن جميع النفقات التي تم تكبدها لإنشاء مثل هذا الموقع على أنها نفقات فترة⁽²⁾. كما ان ان الوحدة اذا كانت ستقوم بتطوير موقع الكتروني لاستلام الطلبات للتسليم فإن احتمال توليد منافع اقتصادية في المستقبل سيكون واضحاً وسيتم تحديد التكاليف وفقاً لمعيار IAS38 (Bostan,et al,2009:146).

ومن جانب آخر فإن كثير من الوحدات الاقتصادية التي تنشأ المواقع الإلكترونية لأغراض التعريف بنشاطاتها وسياساتها وانظمتها ومنتجاتها وخدماتها لا تشتري عادة أجهزة لهذه الغاية، وإنما تسدد نقداً لشركات متخصصة مقابل بناء وتطوير مواقع إلكترونية دون الحاجة لشراء أية خوادم "server" مع عرضها ضمن أجهزة مادية لهذا الغرض، وبالتالي فمن المنطق ان تتم محاسبة جميع هذه التكاليف كمصاريف عند تكبدها ، وعليه فإن المعالجة المحاسبية لتكاليف بناء وتطوير المواقع الإلكترونية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الهدف من تكوين المواقع الإلكترونية إذا كان الغرض منها يتجاوز ذلك لتأدية الخدمات وإتمام الصفقات مع الزبائن والمستهلكين فهنا لا بد من أن يتم فصل تكاليف بناء وتطوير الصفحات الإلكترونية إلى مصاريف إيرادية أو رأسمالية حسب مراحل البناء والتطوير المختلفة كما جاء ضمن المعيار IAS38 (khuddash & Al-Attar,2006:48)

ويرى (Hort) ان الشرط الأول والثاني الذي يجب الوفاء بهما من المتطلبات الواردة في المعيار والمتمثل بإمكانية اكمال الموقع الالكتروني تقنياً واعتراف الوحدة الاقتصادية على اكماله يمكن إثباته من خلال المستندات التي تمت معالجتها بالفعل في مرحلة البحث ، عندما قامت الوحدة الاقتصادية بتجميع وتقييم البدائل الفردية لإنشاء الموقع الالكتروني واعترافها إكمال الأصل. إذ يمكن استنتاج ذلك بالاعتماد على إجراءات وقرارات

(2)Deloitte, Accounting news (2012) "Czech Accounting, IFRS and US GAAP", Deloitte Czech Republic, p.7

الإدارة التي تدل على جدية الإدارة في إكماله. أما الشرط الثالث فيتم استيفاءه من خلال تخصيص موازنة كافية للمشروع ووجود موظفين قادرين على إنشاء الموقع. وبالتالي لا توجد ظروف تقنية أو اقتصادية قد تمنع إكماله إضافة إلى أن الوحدة ستتمكن من استخدامه بعد اكتماله وبالتالي سيولد الموقع فوائد اقتصادية في شكل مبيعات (Hort,2015:63). لذا فالمواقع الإلكترونية تنطبق عليها جميع المعايير الخاصة بالأعتراف بالنفقات على أصل غير ملموس عند تكبدها والواردة في المعيار IAS38 الفقرات (68-71).

ويركز آخرون على الهدف من إنشاء الموقع الإلكتروني، فإذا كان الهدف الوحيد لأقتناء الموقع هو الحصول على منصة للتسويق والإعلان عن المنتجات والخدمات الخاصة، فلا يمكن رسملة تكاليف الموقع ويجب إدراجها في نفقات الفترة المشمولة بالتقرير. وسيتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى مثل تكاليف الإدارة العامة وتدريب الموظفين على استخدام الموقع الإلكتروني كمصروفات غير مباشرة إذا تم إجراؤها أثناء التطوير أو مرحلة التشغيل. (Bostan,et al,2009:146). وتعتمد تكاليف تطوير الموقع الإلكتروني اعتماداً كبيراً على وظائف الموقع وحجمه وجودته وتؤدي الوظائف المتزايدة مثل محركات البحث وغرف الدردشة والوصول إلى قاعدة البيانات وميزات الشراء مثل عربات التسوق واستخدام بطاقات الائتمان إلى زيادة تكاليف التطوير. أي أن تطوير المواقع كبيرة الحجم التي تضم العديد من أنواع الصفحات المختلفة وكذلك الشكل أو المظهر العالي الجودة مع الرسومات عالية الدقة وقوالب التنقل الأكثر تعقيداً سوف تزيد من التكلفة (Flanagan,2004:2).

القياس اللاحق للمواقع الإلكترونية

بعد الاعتراف والاثبات الأولي للمواقع الإلكترونية كأصل غير ملموس ووفقاً لمعيار IAS38 الفقرة (72) منه ينبغي على الوحدة الاقتصادية المحاسبية عن موقعها الإلكتروني الذي تم المحاسبة عنه سابقاً بالتكلفة أن تختار بين نموذجي التكلفة وإعادة التقييم مطروحاً منه الاطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض للقيمة، وفي حالة استخدام نموذج إعادة التقييم فينبغي على الوحدة المحاسبية عن جميع أصولها الأخرى باستخدام النموذج نفسه. وفي حالة استخدام نموذج إعادة التقييم سيطلب ذلك من الوحدة إعادة التقييم سنوياً وكلما كان ذلك ضرورياً.

وينبغي على المقيّم عند تقييم الأصول غير الملموسة، جمع كل المعلومات اللازمة للتقييم المستند إلى المصادقية وبالتالي تتعلق هذه المعلومات بشكل أساسي بما يلي (Gheorghe,2015:45-46):

1. نطاق تقييم حقوق الملكية: وتعني الوضع القانوني للأصول غير الملموسة المعنية بالتقييم، من خلال المستندات القانونية وما نص عليه في القانون أو من خلال العقود.
2. العمر الاقتصادي للأصول غير الملموسة: أي الفترة التي من المتوقع أن تولد فيها المنافع الاقتصادية لأصحابها.
3. ينبغي إثبات قدرة الأصل غير الملموس على توليد شكل من أشكال المنافع الاقتصادية (أرباح إضافية، وفورات تكاليف، إعفاء من الرسوم عن طريق الحصول على ترخيص أو عقود امتياز وغيرها).
4. طبيعة وتاريخ الأصول غير الملموسة مهمة لأولئك الذين طبقوا نفس عمليات التصنيع/الاستخدام: إذ تزداد أهمية المعلومات التاريخية في تاريخ التقييم لما لها من أهمية كبيرة في التنبؤ للمستقبل.
5. التوقعات الاقتصادية ومجال التطبيق: تشير التوقعات الاقتصادية للبلد ومجال التطبيق المحدد للأصول غير الملموسة قيد التقييم إلى حركة النشاط الاقتصادي أو شدة المنافسة في المستقبل مما يعكس التطور المتوقع للأسعار في هذا المجال أو وتيرة الابتكار التكنولوجي.
6. أسعار أسهم الأصول غير الملموسة المماثلة وبالتالي قابليتها للمقارنة: بصورة عامة لا توجد سوق نشطة للطبيعة غير الملموسة للملكية الفكرية، واختيار ما هو قابل للمقارنة يكون أمر صعب، وإذا كان ذلك ممكناً، فسوف يستدعي العديد من عمليات تصحيح الأسعار لضمان درجة من المقارنة تدعم الرأي الموثوق به بشأن القيمة.

وقد قدم (Bostan,et al,2009) اقتراح يتضمن بديلين للمعالجة المحاسبية لتكوين المواقع الإلكترونية، البديل الأول يعتمد على تصنيف التكاليف حسب طبيعتها في نفقات التخطيط والتطوير حيث سيتم الاعتراف بتكاليف التخطيط كمصروفات في هذه الفترة، وأثناء التطوير سيتم تقييد (restrained) الإنفاق، أما البديل الثاني يعني الاعتراف بتكلفة الإنتاج. (Bostan,et al,2009:146-147).

نماذج القياس للمواقع الإلكترونية باعتبارها أصول غير ملموسة والنموذج المقترح

لقياس تلك المواقع في الوحدات الاقتصادية العراقية

ان تقييم الأصول غير الملموسة لا يزال مهمة معقدة للغاية ، رغم أنه قد تم اقتراح العديد من المناهج والطرائق المختلفة. وقد كان الاهتمام بها وما زال جارياً من أجل التوصل الى طرائق مناسبة لقياس تلك الأصول سواءً كان على مستوى الأصول غير الملموسة للوحدة الاقتصادية أم على مستوى كل عنصر، وقد أشار كل من (Thornton:2013) ، (Gheorghe,2015) الى ثلاثة نماذج معروفة لتقدير القيمة العادلة لتقييم الأصول غير الملموسة ، ويعتمد اختيار النموذج المناسب على طبيعة الأصل المعني ومدى توافر وموثوقية المعلومات المتاحة لتطبيق هذا النموذج وتمثل النماذج بما يأتي:

منهج السوق Market Approach

يوفر نموذج السوق مؤشراً على القيمة العادلة من خلال مقارنة الأصل قيد التقييم مع الأصول المماثلة التي تم شراؤها وبيعها في معاملات السوق الأخيرة ، ويتم اشتقاق القيمة العادلة بشكل عام من سعر المعاملة للأصل أو عدد من الأصول المماثلة التي تتوفر عنها بيانات السوق القابلة للملاحظة (Thornton,2013:12) . ويتضمن هذا النموذج عدة طرق منها :

1. طريقة مقارنة معاملات المبيعات (The Sales Transactions Comparison Method) وتتطلب هذه الطريقة معلومات حول معاملات المبيعات للأصول المماثلة وتحديد الفروق بين الأصل المطلوب تقييمه والأصل الذي تتوفر بشأنه بيانات أسعار المعاملات في تقدير القيمة العادلة . لذلك قد تتطلب طريقة مقارنة معاملات البيع إجراءات مشابهة لطريقة تكلفة الاستبدال أو طريقة الإعفاء من حقوق الملكية التي سيتم التطرق لها ضمن نموذج التكلفة ونموذج الدخل (Thornton,2013:18) .

2. طريقة مضاعفات السوق (The Market Multiples Method) بموجب هذه الطريقة يمكن إثبات أن أسعار السوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقاييس المالية المتعلقة بالأصل ، وقد تتضمن أمثلة هذه الارتباطات ما يلي (Thornton,2013:19) :

أ. السعر إلى التدفق النقدي

ب. السعر إلى الأرباح

ج. السعر إلى الإيرادات

وفي بعض الحالات قد ترتبط أسعار السوق بالمقاييس غير المالية أيضاً الخاصة بالصناعة وينبغي استخدامه فقط إذا تم تطبيقه على نطاق واسع في تسعير الأصول في تلك الصناعة. (Thornton,2013:19) .

منهج الدخل Income Approach

تقوم طرق التقييم التي تتبع نموذج الدخل بتقدير السعر الذي يمكن بيع الأصل به على أساس صفقة تجارية على أساس تدفق الدخل المستقبلي المتوقع للأصل ، يتضمن ذلك تقدير القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى إلى مالك الأصل ودمج أكبر قدر ممكن من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها في التقييم ، أي تقدر طرق التقييم المدرجة في نموذج الدخل قيمة الأصل غير الملموس بالرجوع إلى القيمة الحالية المقدرة لتدفقات (الدخل ، والتدفقات النقدية ، وفورات في التكاليف ، وما إلى ذلك) التي يمكن تحقيقها من قبل أحد المشاركين في السوق (Gheorghe,2015:48) . اما من اهم طرق أنموذج الدخل:

1. طريقة الإعفاء من حقوق الملكية (The Relief-From-Royalty Method) وتستخدم أكثر الاحيان للأصول غير الملموسة المحمية قانوناً وتطبق هذه الطريقة في المقام الأول على تقييم براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية. وتُقيم طريقة الإعفاء من حقوق الملكية الأصول غير الملموسة بالرجوع إلى مقدار حقوق الملكية التي كان يتعين على المقتني دفعها وفقاً لترتيب الترخيص لمدة تأمين الوصول إلى الحقوق نفسها (Thornton:2013:25).

2. طريقة فرق الدخل التفاضلي (The Comparative Income Differential Method (CIDM)) ويتم عادة استخدام نموذج الفرق في الدخل المقارن (CIDM) إذ يمكن تقدير تدفق الدخل النسبي للأصل غير الملموس. اي تقوم هذه الطريقة على تقدير فرق الدخل الذي سيولده الأصل نسبة إلى عدم وجوده، اي يتم استخدام الفرق بين قيمة العمل مع أو بدون الأصل غير الملموس لتقدير القيمة العادلة لتاريخ الشراء (Thornton:2013:25) .

3. طريقة فائض الأرباح متعددة الفترات (MEEM) The Multi-Period Excess Method Earnings

ويبدأ بشكل عام بإجمالي تدفقات الدخل المتوقعة للوحدة الاقتصادية أو مجموعة من الأصول ككل ، وتخضع الرسوم على جميع الأصول الأخرى المستخدمة لتوليد الدخل مع الأصل غير الملموس قيد التقييم خلال حياته الاقتصادية. يتم بعد ذلك خصم تدفقات الدخل المتبقية باستخدام أسعار الأصول المحددة. مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى منافع استهلاك الضريبة TAB (Thornton:2013:39) .

منهج التكلفة Cost approach :

يسعى نموذج التكلفة إلى تقدير القيمة العادلة من خلال تحديد مقدار المبالغ المطلوبة لإعادة شراء أو إعادة إنتاج الأصل قيد التقييم أي حسب طريقة الحصول عليه. ويأخذ نموذج التكلفة في الاعتبار التدهور المادي والتقدم التكنولوجي والاقتصادي ، وهناك مجموعة من العوامل التي تعد مؤثرة في تطبيق منهج التكلفة (Thornton,2013:23) وهي :

1. أسعار الأصول المماثلة أو البديلة ذات الخصائص والوظائف المماثلة التي قد تكون متاحة للشراء وتكلفتها (خاصة في ظل طريقة تكلفة الاستبدال) .
2. التكلفة التاريخية لإنشاء أو الحصول على الأصول والسعر للصناعة ذات الصلة للأصل غير الملموس المعني .
3. التقادم الوظيفي
4. التقادم الاقتصادي
5. تكاليف الفرصة البديلة (مثل تمثيل "وقت الخروج من السوق" في نطاق دمج الاعمال) .
6. الآثار المترتبة على فرض ضرائب الدخل حيث لا تنعكس هذه بالفعل في بيانات التكلفة المستخدمة لتقدير القيمة العادلة.

اما من اهم طرائق أنموذج التكلفة:

1. طريقة تكلفة إعادة الإنتاج (The Reproduction Cost Method)

تقدر طريقة تكلفة إعادة الإنتاج جميع التكاليف التي قد يتحملها مشارك السوق المعتاد لإنشاء نسخة طبق الأصل للأصل غير الملموس. ويشمل ذلك التكلفة المباشرة (الأجور ، تكلفة المواد وما إلى ذلك) وكذلك "تكلفة الخروج من السوق" ضمن نطاق دمج الاعمال والتي تمثل التكلفة الإضافية المكتبدة أو الدخل المفقود خلال الوقت حتى يصبح الأصل قيد التقييم جاهزاً للاستخدام المقصود (Thornton,2013:20).

2. طريقة تكلفة الاستبدال The Replacement Cost Method

تمثل تكلفة الاستبدال ما سيتم تكبده لشراء أصول بديلة ذات فائدة قابلة للمقارنة مع أصول مشابهة. تعد طريقة تكلفة الاستبدال مفضلة بشكل خاص للأصول غير الملموسة المشتراة ، مثل البرامج الجاهزة والتراخيص المشابهة ، وفي مثل هذه الحالات يكون سعر السوق الذي يمكن ملاحظته متاحاً للأصل البديل حتى لو لم يستوف هذا السعر والشروط الموجبة لاعتباره سعراً مدرجاً في سوق نشط (Thornton,2013:23) .

وفي الممارسة العملية هناك أنواع عدة من الأصول غير الملموسة والتي من الممكن تقدير تكلفة الاستبدال لها وهي (Gheorghe,2015:48):

- أ. تكلفة إعادة بناء القوى العاملة المدربة والمؤهلة .
- ب. تكلفة إنشاء البرامج التي يتم إنشاؤها داخلياً .
- ج. تكلفة بناء الموقع الإلكتروني.

إطفاء كلفة المواقع الإلكترونية

بمجرد الانتهاء من مرحلة التطوير تبدأ الوحدة الاقتصادية في تشغيل الموقع المعترف به كأصل غير ملموس لأنشطتها المختلفة سواء الأنشطة التجارية أو توفير خدمات وتبدأ بعد هذه المرحلة فترة الإطفاء ، ولغرض إطفاء المواقع الإلكترونية بعدها أصل غير ملموس ، يميز المعيار IAS38 بين نوعين من الأصول غير الملموسة:

1. أصول غير ملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة التي يتم إطفائها ، إذ غالباً ما تستخدم طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل غير الملموس والذي تحدده العوامل الاقتصادية والقانونية .
2. أصول غير ملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير محددة التي لا يتم إطفائها بانتظام ولكن يتم اختبارها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحديد العمر الانتاجي مثل (IAS38,2016:P90) :

1. الاستخدام المتوقع للأصل من قبل الوحدة الاقتصادية .
2. دورة حياة الأصل والتي يتم تحديدها على اساس المعلومات المتوفرة عن تقديرات الاعمار الانتاجية للأصول المماثلة والتي تستخدم بطريقة مشابهة .
3. التقادم التكنولوجي أو الفني أو التجاري وغيرها من أنواع التقادم .
4. استقرار القطاع الذي يستخدم فيه الأصل والتغير في الطلب على المنتجات والخدمات التي تمثل ناتج الاصل في السوق.
5. السلوك المتوقع للمنافسين الحاليين أو المحتملين .
6. مستوى نفقات الصيانة الضرورية لضمان المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل ، ورغبة الوحدة الاقتصادية لتحقيق ذلك المستوى.

7. مدة السيطرة على الأصل أو القيود القانونية أو قيود مشابهة على استخدام الأصل .
8. مدى اعتماد العمر الانتاجي للأصل على العمر الانتاجي للأصول الأخرى للوحدة الاقتصادية.
ونظراً للتقدم الذي تم تحقيقه في مجال الانترنت ، فمن المحتمل أن تكون المواقع الالكترونية من الأصول غير الملموسة التي تتقدم بسرعة كبيرة من حيث التكنولوجيا. وبالتالي يجب على الوحدات تقدير العمر الانتاجي على أساس حكيم (Bostan,et al,2009:146).

وقد اختلفت الاراء في تحديد العمر الانتاجي للمواقع الالكترونية فيبين (Flanagan) عند عرضه لمكونات الموقع الالكتروني والحياة الاقتصادية لها ، ان المواقع الالكترونية التي تمت رسملة تكاليف التطوير لها قد يكون لها عمر أقصر من المخطط لحاجتها إلى التحديث السريع ، وهو يرى انه من الصعب تحديد العمر الانتاجي لتصاميم المواقع الالكترونية في مرحلة التطوير. وقد تتسبب بيئة الانترنت في استبدال تصميمات الرسوم بشكل أسرع مما كان متوقعاً في الأصل. وعليه فمن الحكمة إجراء مراجعة سنوية لأصول برامج الموقع الالكترونية المرسملة لتحديد أن الأصول لا تزال قيد الاستخدام على الموقع ، وبالنسبة لتلك الأصول التي تم استبدالها يمكن للوحدة استخدام إجراءاتها المعتادة لشطب الأصول التي لم تعد قيد الاستخدام. على عكس الرسومات ، غالباً ما يوجد محتوى مثل الصور أو الفيديو أو الصوت في قاعدة بيانات مدمجة في (أو مرتبطة) بالموقع الالكتروني من خلال خادم الويب وبرنامج قاعدة البيانات ، أو يتم ترميزها مباشرة في صفحة الموقع ، ويتضمن المحتوى معلومات مثل الرسوم البيانية أو أسعار الأسهم التي يمكن عرضها من خلال الموقع الالكتروني في الوقت الفعلي. وينبغي أن تقوم الوحدة بتحديث المحتوى بشكل متكرر للحفاظ على عودة المشاهدين إلى الموقع ، على الرغم من أن بعض المحتوى يمكن أن يكون له عمر انتاجي طويل (Flanagan,2004:3).

وبحسب راي (Smolková) غالباً ما تُعتبر المواقع الالكترونية حقوقاً قيمة نظراً لأنها ناتجة عن نشاط إبداعي فكري ، خاصة عندما يكون موقعاً تم تكوينه بواسطة مكتب احترافي ، في هذه الحالة سيتم اطفائها على مدى (ست) سنوات (Smolková,2017:38). اما المكونة داخلياً فيتم إطفاء نفقات بناء وتطوير المواقع الالكترونية المرسملة على فترة تتراوح بين (3- 5 سنوات) لأن المواقع الالكترونية تعتمد على تكنولوجيا سريعة التطور (khuddash& Al-Attar,2006:53).

توزيع تكلفة الأصول غير الملموسة (المواقع الالكترونية) على سنوات الانتفاع بها تتطلب عملية تخصيص التكاليف تحديد ثلاثة عوامل في وقت استخدام الأصل وهذه العوامل هي (Spiceland et al.,2018:577-578) :

1. مدة الخدمة - الاستخدام المقدر الذي تتوقع الوحدة الاقتصادية تحقيقه
 2. قاعدة التخصيص - تكلفة الأصل المتوقع استهلاكه خلال مدة خدمته.
 3. طريقة التخصيص - النمط الذي من المتوقع أن تكون عليه قاعدة التخصيص المستهلكة.
- أكثر الطرق إنسجام من طرق الاستهلاك المعروفة مع طبيعة المواقع الالكترونية هناك طرق اطفاء خاصة قد تعتمد على بعض الوحدات الاقتصادية في بعض الأحيان وذلك لأن أصول الوحدة قد تكون لها خصائص فريدة أو طبيعة الصناعة مختلفة ، من هذه الطرق هي المجموعة والطريقة المركبة . Group and composite approach

ويعتمد اختيار هذه الطرق على طبيعة الأصول المعنية ، أذ كثيراً ما تستخدم الوحدات الاقتصادية طريقة المجموعة عندما تكون الأصول متشابهة في طبيعتها ولها نفس العمر الإنتاجي تقريباً في حين تستخدم الطريقة المركبة **composite approach** عندما تكون الأصول متباينة ولديها حياة اقتصادية مختلفة ، كما ينبغي استخدام الطريقة التي تتطابق مع الإيرادات والنفقات بشكل أفضل (Kiso et al.,2016: 560-561) . ويرى (Libby et al.) ان الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا التي تشمل برامج الكمبيوتر وتطوير المواقع الإلكترونية جعل الوحدات الاقتصادية تستفيد من بعض التكاليف التي يتم تكبدها لشراء برنامج يطبق للاستخدام الداخلي للكمبيوتر ، اذ يتم اطفاء التكاليف المرسله منها على اساس القسط الثابت على مدار عامين (Libby et al.,2007:423).

Retirement and Replacement Systems

وتطبق هذه الانظمة بشكل رئيسي في مجال الانشطة ذات البنود المتماثلة التي يكثر استخدامها واستبدالها بشكل دوري وخاصة في الوحدات الاقتصادية مثل المرافق العامة كالماء والكهرباء والهاتف ، اذ تستخدم هذه النظم كأساس لاحتساب تكلفة الاستهلاك ، حيث تقوم هذه النظم على افتراض تكرار عمليات الاحلال والازالة بشكل مستمر (Al-Adly&Al-Azmeh,1986:699) . ولا يترتب على هذه الانظمة توزيع تكلفة الاصل على سنوات العمر الانتاجي ، كما لا يترتب عليهما توسيط حساب مجمع الاستهلاك (Alsyd,2013:699) . فموجب نظام الازالة Retirement System يتم اثبات مصروف الاستهلاك مديناً بتكلفة البنود التي يتم استبدالها او ازلتها وبالمقابل يكون حساب الاصل دانناً ، ويتم اثبات تكلفة الاستبدال للبنود الجديدة في حساب الاصل . بمعنى لا يتم احتساب تكلفة الاستهلاك الا في حالة الاستبدال لتلك الأصول (Al-Adly&Al-Azmeh,1986:699) . اما نظام الاحلال Replacement Systems فيتم اثبات تكلفة الاستهلاك عند استبدال الوحدات الجديدة مطروحاً منها القيمة المحصلة من بيع الوحدات القديمة ان وجدت ، و عليه فان التكلفة الاصلية للأصل ستبقى مثبتة في السجلات المحاسبية (Alsyd,2013:116).

انخفاض قيمة المواقع الإلكترونية واسترداد خسارة الانخفاض

ان انخفاض قيمة المواقع الإلكترونية يخضع الى عدد من المؤشرات الداخلية والخارجية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS36 وكالاتي (Ylikangas,2013:17-18):

1. المؤشرات الخارجية
 - أ. وجود معلومات متاحة يمكن ملاحظتها تشير إلى انخفاض قيمة الأصل بشكل ملحوظ خلافاً للوقت الذي يتطلبه التقادم العادي والذي يستغرق وقتاً طويلاً .
 - ب. حدوث تغيرات سلبية كبيرة في التكنولوجيا أو ظروف السوق لها اثر على عمل الوحدة الاقتصادية.
 - ج. حدوث تغيرات سلبية كبيرة في البيئة القانونية أو الاقتصادية في عمل الوحدة الاقتصادية.
 - د. هناك زيادة في سعر الفائدة بالسوق أو العائد المستند إلى السوق ، خلال الفترة ، تزيد من معدل الخصم للقيمة القابلة للاسترداد المستخدمة كمقياس.
 - هـ. القيمة السوقية للأسهم اقل من القيمة الدفترية لصافي أصول الوحدة الاقتصادية .

2. المؤشرات الداخلية:

- أ. وجود دليل على انتهاء صلاحية أو خسارة الأصول.
- ب. هناك تغييرات كبيرة في الاستخدام الحالي أو المتوقع للأصل، كإعادة تنظيم الأصول الذي ينتمي إليه الأصل أو التوقف.

ومن متطلبات المعيار IAS36 يجب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة حين يكون المبلغ القابل لأسترداد الأصل أقل من القيمة المسجلة لقيمة الاصل في السجلات (Eabid,2006:16) ، وقد تشير مصادر المعلومات الخارجية والداخلية إلى أن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للأصل ، بخلاف الشهرة لم تعد موجودة أو قد انخفضت ، كما قد تتضمن المؤشرات الخارجية تغييرات كبيرة في قيمة الأصل وظروف السوق ، في حين تتضمن المؤشرات الداخلية تغييرات كبيرة في استخدام الأصول وأدائها. وفي حال تحسنت التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة أصل قابل للاسترداد منذ أن تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة الأخيرة ، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة التي تم الاعتراف بها مسبقاً للأصل بخلاف الشهرة. (Ernst & Young,2010:8).

التكاليف التي تلي امتلاك المواقع الإلكترونية وطرق الحاسبة عنها

بعد الانتهاء من انشاء الموقع الإلكتروني واستخدامه تبدأ مرحلة تطويره في المرحلة التشغيلية. وفي هذه المرحلة تقوم الوحدة الاقتصادية بصيانة وتطوير البرمجيات والبنية التحتية والرسومات ومحتوى الموقع الإلكتروني، إذ ينبغي الاعتراف بها كمصروفات في الفترة التي حدثت فيها ، ما لم تكن تفي بمعايير الاعتراف المنصوص عليها في المعيار المحاسبي IAS38، وقد حددت أنشطة هذه المرحلة كما يلي (Dorel et al.,2009:1040) :

تحديث الرسومات ومراجعة المحتوى

1. تسجيل الموقع من خلال محركات البحث
2. إضافة وظائف وميزات ومحتويات جديدة (روابط إلى مواقع أخرى).
3. تأمين المعلومات
4. تحليل استخدام الموقع (حساب عدد الزوار).
5. اجراء مراجعات امنية للموقع الإلكتروني .

تحليل البيانات

لغرض الوقوف على عملية الاعتراف والقياس للمواقع الإلكترونية كأصل غير ملموس وبما يمكن من اختبار فرضيات البحث ينبغي تحديد مدى استيفاء المواقع الإلكترونية للمصارف عينة البحث لمتطلبات الاعتراف بها كأصل غير ملموس ثم بيان اجراءات المحاسبة عن المواقع المشتركة والمكونة داخليا بعد ان تم تحديد اي من المواقع الإلكترونية تنطبق عليها شروط الاعتراف وكالاتي:-

الاعتراف بالمواقع الإلكترونية

من خلال جدول (2) سيتم تحديد مدى استيفاء المواقع الإلكترونية للمصارف عينة البحث لمتطلبات الاعتراف بها كأصل غير ملموس استناداً الى المعيار المحاسبي IAS38 كالاتي :

الجدول (2) معايير الاعتراف بالمواقع الإلكترونية للمصارف التجارية العراقية

الغرض من الموقع الإلكتروني	القياس بشكل موثوق	تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية	الاصـل خاضع للسيطرة	امكانية تحديد الاصل بشكل منفصل	معايير الاعتراف اسم المصرف
للأغراض الخارجية	✓	✓	✓	✓	مصرف الجنوب الاسلامي
للأغراض الخارجية	✓	✓	✓	✓	مصرف الخليج التجاري
للأغراض الداخلية	✓		✓	✓	مصرف الاستثمار العراقي
للأغراض الداخلية	✓		✓	✓	مصرف المتحد للاستثمار
للأغراض الداخلية	✓		✓	✓	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المصدر : الجدول من أعداد الباحثة

1. المعيار الاول للاعتراف بالأصل يتمثل في امكانية تحديده بشكل مفصل وهو ينطبق على كافة المواقع الإلكترونية للمصارف عينة البحث، لان هذه المواقع قد تم امتلاكها عن طريق الشراء من شركات متخصصة بتصميم المواقع الإلكترونية بموجب عقود .

2. المعيار الثاني ان يكون الاصل خاضع للسيطرة والمقصود هو ان يكون لدى الوحدة الاقتصادية سلطة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الاصل وتقبيد حصول الآخرين عليها ويكون ذلك من الحقوق التعاقدية ، وهذا الشرط ايضا ينطبق على كافة المصارف عينة البحث بما فيها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الممتلك عن طريق التكوين الداخلي .

3. المعيار الثالث ان يكون من المتوقع أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الوحدة الاقتصادية من استخدام هذه المواقع ، وهذا الشرط ينطبق على كل من مصرف (الخليج التجاري ، الجنوب) وذلك لان المصرفان يقدمان خدمات مصرفية عبر الانترنت E-Banking من خلال المواقع الإلكترونية مقابل اجور

اشترك سنوية فيما يتعلق بمصرف الخليج التجاري ومجانبة بالنسبة لمصرف الجنوب الاسلامي ، اما مصرف الموصل فيرتبط تحقيق هذا الشرط من خلال تفعيل برنامج⁽³⁾ الخدمات عبر الانترنت .

4. المعيار الرابع يتمثل في امكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق ، وفيما يتعلق بالعينة موضوع البحث فيمكن قياس تكلفتها بموثوقية لان جميع المصارف المعنية قد امتلكت مواقعها الالكترونية عن طريق التعاقد مع شركات تصاميم وكلفها محددة في العقد المبرم. اما ما يخص مصرف الموصل فسيتم التطرق الى موثوقية القياس عند البحث في المواقع الالكترونية المكونة داخلياً .

5. تم الأبلغ المالي في البيئة العراقية عن المواقع الالكترونية لكل من مصرف (الخليج ، الأستثمار العراقي ، المتحد ، الموصل) من خلال اثبات تكاليفها كمصاريف فترة تحمل بها قائمة الدخل ، وهنا يتم الإشارة الى الموقع الالكتروني لمصرف الخليج الذي تم الاعتراف بتكاليفه كمصاريف فترة على الرغم من ان كافة شروط الاعتراف تنطبق عليه كأصل غير ملموس . اما مصرف الجنوب الاسلامي فقد تم اثبات تكاليف اقتناء الموقع في قائمة المركز المالي كنفقات ايرادية مؤجلة-نظم وبرمجيات ح/1189 ، علماً ان الدليل المحاسبي في النظام المحاسبي الموحد سواء للمصارف او للقطاع العام والخاص لا يتضمن في ترميزه حساب للنظم والبرمجيات. وهذا يدل على ان الأبلغ المالي عن هذه المواقع في البيئة العراقية مازال منقوصاً ويحتاج الى تطوير بإضافة آليات لقياس وعرض المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس .

اجراءات المحاسبة عن المواقع الالكترونية المشتراة

فيما يلي اجراءات المحاسبة عن المواقع الالكترونية المشتراة للمصارف عينة البحث في الوحدات الاقتصادية العراقية بالمقارنة مع اجراءات المحاسبة وفقاً للمعيار IAS38 وشروط الاعتراف بها كأصل غير ملموس :

الجدول (3) الاختلاف في المحاسبة عن المواقع الالكترونية في الوحدات الاقتصادية العراقية والمعيار المحاسبي الدولي IAS38

اسم المصرف	تحقق او / عدم تحقق شروط الاعتراف	المعالجة المحاسبية في البيئة العراقية لكلفة شراء الموقع الالكتروني	المعالجة المحاسبية لكلفة شراء الموقع الالكتروني وفقاً لمعيار IAS38
كلفة عقد تصميم الموقع الالكتروني + الرسوم القانونية واية رسوم اخرى			
مصرف الخليج التجاري	تحقق شروط الاعتراف	قيد الاستحقاق من ح/اتصالات عامة 3344 الى ح/مجهزون 261	قيد الاستحقاق من ح/موجودات ثابتة معنوية 1285 الى ح/داننو نشاط جاري 265 قيد السداد
مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار	تحقق شروط الاعتراف	قيد الاستحقاق من ح/نفقات ايرادية مؤجلة-نظم وبرمجيات 1289 الى ح/داننو نشاط جاري 265 قيد الاستخدام	قيد الاستخدام من ح/موجودات ثابتة معنوية 1185 الى ح/مجموعات ثابتة معنوية 1285
مصرف الأستثمار العراقي	عدم تحقق شروط الاعتراف	قيد الاستحقاق من ح/اتصالات عامة 3344 الى ح/مجهزون 261 قيد السداد	قيد الاستحقاق من ح/اتصالات عامة 3344 الى ح/مجهزون 261 قيد السداد
مصرف الأستثمار للمتحد	عدم تحقق شروط الاعتراف	قيد الاستحقاق من ح/مجهزون 261 الى ح/النقدية 18	قيد الاستحقاق من ح/مجهزون 261 الى ح/النقدية 18

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة

ويتبين من الجدول اعلاه ان المحاسبة عن تكاليف المواقع الالكترونية لكل من مصرف الأستثمار العراقي ومصرف المتحد للأستثمار جاءت متوافقة مع ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي IAS38 ، اما فيما يتعلق بمصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للأستثمار فقد كانت هناك حاجة الى تعديل ارصدهم كما مبين اعلاه ، نظراً لاستيفاءهم متطلبات الاعتراف كأصول غير ملموسة كما تم بيان ذلك سابقاً .

⁽³⁾ قام مصرف الموصل بشراء برنامج E-BANKING منذ سنة 2011 الا انه لم يفعل لغاية الان بسبب تعرض مصرف الموصل الى التخريب والسلب من قبل تنظيم داعش الارهابي ، وهو الان في صدد تفعيله بعد انشاء موقع الكتروني للمصرف خلال سنة 2008 .

من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المصارف التجارية عينة البحث ستكون القيود المحاسبية لكل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي وفقاً لمعيار IAS38 كما في الجدول (4) :
جدول (4) المحاسبة عن المواقع الالكترونية لمصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار في اطار معيار IAS38 (الف دينار)

نوع المعاملة	مصرف الخليج (المبالغ بالالف دينار)	مصرف الجنوب (المبالغ بالالف دينار)
شراء الموقع الالكتروني	7140 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1285	32130 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ الموقع الالكتروني 1285
قيد استخدام الموقع الالكتروني	7140 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1185 7140 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1285	32130 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ الموقع الالكتروني 1185 32130 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ الموقع الالكتروني 1285
استضافة الموقع على شبكة الانترنت / سنوياً	2678 ح/ اتصالات عامة 3344 2678 ح/ مجهزون 26	774 ح/ اتصالات عامة 3344 774 ح/ مجهزون 26
شراء اسم النطاق	50 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1285 50 ح/ دائنو نشاط غير جاري 265	1250000 ح/ موجودات ثابتة معنوية / اسم النطاق 1285 1250000 ح/ دائنو نشاط غير جاري 265
اجور تشفير الموقع الالكتروني (الحماية)	2975 ح/ اتصالات عامة 3344	—————
شراء برنامج E-Banking	59500 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1285	142800 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ الموقع الالكتروني 1285
قيد استخدام البرنامج	59500 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني 1185	142800 ح/ موجودات ثابتة معنوية/ الموقع الالكتروني 1185
صيانة الموقع الالكتروني/ سنوياً	893 ح/ صيانة اثاث واجهزة مكاتب 3116 893 ح/ مجهزون 26	—————

المصدر : الجدول من أعداد الباحثة

من خلال ما ورد في الجدول نبيّن ما يأتي :

1. تم اعتبار الموقع الالكتروني أصل غير ملموس نظراً لتحقيق منافع اقتصادية من استخدامه المتمثلة بإيرادات الخدمات الألكترونية ناتجة عن تقديم الخدمات المصرفية الألكترونية عبر الموقع الألكترونية ، اي بمعنى ان الموقع الالكتروني اصبح من الأصول المنتجة للدخل .
2. تم المحاسبة عن برنامج E-Banking في حساب موجودات ثابتة معنوية/ موقع الكتروني وذلك لان الخدمات المصرفية الألكترونية المقدمة عن طريق الموقع الالكتروني تكون بأستعمال هذا البرنامج ، لذا تم اعتباره جزءاً من مكونات الموقع الالكتروني ، وهنا يجب الإشارة ان المحاسبة عن برنامج E-Banking تنطبق أيضاً على المحاسبة عن الانظمة المحاسبية داخل الموقع الالكتروني التي تتطلبها عملية التسويق والبيع لمنتجات شركة تمارس نشاطاً تجارياً من خلال موقعها الالكتروني .
3. تم استخدام حساب موجودات ثابتة معنوية لمعالجة كلف شراء الموقع الالكتروني وذلك لعدم وجود حسابات خاصة بالأصول غير الملموسة ضمن الدليل المحاسبي في النظام المحاسبي الموحد .
المحاسبة عن المواقع الألكترونية المكونة داخلياً
يتم انشاء الموقع الالكتروني داخلياً من خلال مرحلتين هي (التخطيط والتطوير) ، وتتكدب الوحدة في كل مرحلة من هذه المراحل تكاليف عن أنشطة محددة ، ولغرض اختبار فرضية امكانية تحديد تكاليف المواقع الألكترونية المكونة داخلياً والاعتراف بها سيتم تحديد التكاليف لكل مرحلة من هذه المراحل وكيفية المحاسبة عنها . كما سيتم تحديد تكاليف مصرف الموصل الذي انشأ موقعه الالكتروني بموارده البشرية والمالية استناداً الي بيانات المصرف، وستقوم الباحثة بافتراض المصرف (س) الذي لديه موقع الكتروني تم تكوينه داخلياً استناداً الي البيانات التي تم الحصول عليها من شركات تصميم المواقع الألكترونية لغرض مقارنته مع مصرف الموصل وبيان الفرق في تكاليف الموقع الالكتروني في حالة عدم توفر الموارد البشرية لديه . وفيما يلي هذه المراحل:

مرحلة التخطيط

ركز المعيار المحاسبي الدولي IAS38 وكذلك تفسير SIC32 على ضرورة الفصل بين التكاليف التي تتحملها الوحدة في مرحلة التخطيط عن مرحلة التطوير ، لذا سيتم استعراض العناصر او الانشطة التي من الممكن ان تدخل في مرحلة التخطيط والكلف التي من الممكن تحملها:

جدول (5) يوضح الانشطة والتكاليف التي يتحملها المصرف في مرحلة التخطيط لتكوين الموقع الالكتروني داخلياً

مصرف (س)	مصرف الموصل الف دينار	التكاليف	الانشطة
4000	3750	<ul style="list-style-type: none"> • رواتب الموظفين (فريق العمل) المكلفين بأعداد الجدوى الاقتصادية لانشاء موقع الكتروني للوحدة. • تكلفة تدريب فريق العمل(في حالة عدم توفر الخبرات الفنية لدى المصرف) 	<p>تحديد الأهداف والغرض من الموقع الالكتروني: اي الهدف من انشاء الموقع الالكتروني المتمثل بتقديم المعلومات، تقديم خدمة، ترويج وبيع منتج.</p>
450	—		<p>تدريب فريق العمل المكلف بتطوير الموقع الالكتروني</p> <p>دراسة البدائل المتاحة وتقييمها واختيار الافضل منها.</p> <p>وضع الخطة الخاصة بتنفيذ الموقع : وتتضمن تحديد آلية لتنفيذ الموقع الالكتروني ووضع الميزانية للتكلفة والسقف الزمني لتكوينه .</p> <p>تحديد وظائف الموقع : المتضمنة عرض سياسات المصرف ونشاطه ومعلومات عن هيكله التنظيمي وتقديم الخدمات لزبائن المصرف .</p> <p>تحديد الجمهور المستهدف للمساعدة في تحديد افضل اسلوب تصميم.</p> <p>تحديد الرسومات والمحتوى (نوع المعلومات التي يبحث عنها الجمهور المستهدف)</p> <p>تحديد الموارد الداخلية للعمل على تصميم وتطوير الموقع</p>
275	275	<ul style="list-style-type: none"> • التكاليف العامة والادارية . 	<p>تحديد تطبيقات البرامج المطلوبة لوظائف الموقع</p> <p>تحديد أدوات البرمجيات والحزم اللازمة لأغراض التطوير</p> <p>تحديد الأجهزة اللازمة لتشغيل الموقع : المتمثلة بأجهزة الحاسوب والخوادم للموقع الالكتروني .</p>

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة

وعليه سيكون القيد المحاسبي كالاتي:

المصرف (س) (الف دينار)			مصرف الموصل للتنمية والاستثمار(الف دينار)		
قيد اثباتات المصروفات			قيد اثباتات المصروفات		
3111	ح/رواتب	4000	3111	ح/رواتب	3750
3367	ح/تدريب وتأهيل	450	32	ح/مستلزمات خدمية	275
32	ح/مستلزمات خدمية	275	26	ح/الدائنون	4025
26	ح/الدائنون	4725			
قيد الغلق في حساب الارباح والخسائر			قيد الغلق في حساب الارباح والخسائر		
281	ح/الارباح والخسائر(حساب النشاط الجاري)	4725	4025	ح/الارباح والخسائر(حساب النشاط الجاري)	
3111	ح/رواتب	4000	281		
3367	ح/تدريب وتأهيل	450	3111	ح/رواتب	3750
32	ح/مستلزمات خدمية	275	3111	ح/مستلزمات خدمية	275
			32		

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة

ان تكاليف مرحلة التخطيط لتكوين الموقع الالكتروني والتي تتوافق مع مرحلة البحث عند انشاء الأصول غير الملموسة وارتباط تلك التكاليف بتحديد الاهداف والاولويات وأعداد البدائل واختيار البديل الأفضل بما تتناسب مع الهدف من تكوينه سيتم الاعتراف بها كمصاريف فترة تحمل بها قائمة الدخل للسنة المالية المعنية، اذ في هذه المرحلة لا تكون قد اتضحت بشكل كامل النية في الاستمرار بتكوين الموقع. يلاحظ أن المصرفين في هذه المرحلة ليس بإمكانهما اثبات امكانية الاستفادة من المبالغ التي انفقت وبمعنى اخر هي مدى قدرة تلك المصارف على اثبات ان الموقع الالكتروني في هذه المرحلة سيولد ايرادات او منافع اقتصادية محتملة ، لذا فإن كافة نفقات هذه المرحلة تعتبر مصروفاً عند تكبدها.

1. مرحلة التطوير

تتضمن مرحلة تطوير الموقع الالكتروني وبحسب التفسير SIC32 الخطوات الآتية:

- (1) تطوير التطبيقات والبنية الأساسية ، اذ تتضمن هذه الخطوة الحصول على اسم النطاق وتطوير الاجهزة وبرامج التشغيل واختبار الاجهاد .
- (2) تطوير التصميم التخطيطي المتضمنة تصميم شكل صفحات الموقع الالكتروني .
- (3) تطوير المحتوى وتتضمن انشاء وشراء وأعداد وتحميل المعلومات على الموقع الالكتروني ، والتي يتم حفظها في قواعد بيانات منفصلة مرتبطة مع الموقع الالكتروني او ترمز بشكل مباشر في صفحات الموقع الالكتروني .

سيتم تحديد مجموعة الانشطة الخاصة بمرحلة تطوير الموقع الالكتروني لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومقارنته بالمصرف (س) وكالاتي:

جدول (6) الانشطة والكلف التي تتحملها الوحدة لتكوين موقع الكتروني في مرحلة التطوير

الانشطة	الكلف	مصرف الموصل الف دينار	المصرف (س) الف دينار
توفير اجهزة الحاسوب التي سيتم تشغيل الموقع الالكتروني من خلالها.	كلف شراء اجهزة الحاسوب	—	1499
توفير الموارد البشرية لتصميم شكل صفحات الموقع الالكتروني وتطوير المحتوى.	رواتب العاملين المكلفين بأنشاء وتشغيل الموقع	2625 (175 دينار * 15)	2000 (133.33 دينار *)
الحصول على خدمات الاستشاريين المتخصصين في تصميم المواقع الالكترونية لمساعدة القائمين على تصميم وتطوير الموقع.	اجور الاستشاريين	—	1000
شراء اسم النطاق ⁽⁴⁾ للموقع الالكتروني	كلفة الشراء	50	1250
شراء الخوادم ⁽⁵⁾ والتطبيقات للموقع الالكتروني	تكاليف اشتراكات استضافة	309	1012

(4) تم الحصول على كلفة اسم النطاق من الموقع الالكتروني للشركات العراقية التي لديها وكالة من هيئة الاعلام والاتصالات العراقية لحجز النطاق العراقية IQ.

		سنوية	واجهزة التوجيه ومن الممكن الحصول على هذه الخدمة من خلال طرف خارجي ثالث عبر ترتيب الاستضافة ويكون من خلال اشتراكات سنوية .
774	—	تكاليف اشتراكات حماية سنوية	توفير الحماية للموقع الالكتروني ويكون ذلك غالباً من خلال طرف خارجي ثالث عبر اشتراكات سنوية .
47600 (1190*\$40000)	41976 *\$ 36000 (1166)	شراء برامج وتطبيقات تعمل على الموقع	الحصول على البرامج او تطبيقات للموقع الالكتروني كبرنامج خدمات عبر الانترنت E-Banking .
55135	44960		المجموع

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة

في هذه المرحلة يستطيع المصرف ان يدلل على ان الموقع الالكتروني قد استوفى متطلبات الاعتراف بالأصول غير الملموسة المكونة داخلياً من خلال وجود النية لدى ادارة المصرف بتكوين موقع الكتروني خاص بها ويتمثل بقرارات مجلس الادارة ، وبيان الجدوى الفنية من استكماله لتحقيق اهدافها مع تحديد الموارد المادية والفنية والبشرية لتكوينه والذي يتم بيانه في مرحلة التخطيط ويتبلور كل ذلك من خلال تشكيل فريق عمل ووضع موازنة مالية خاصة لتنفيذ الموقع وهذا ينعكس على تحقيق المتطلب الخاص بقدرة الوحدة على قياس المصروفات اذ سيكون ذلك من خلال المستندات والاوليات المعززة للأنفاق على الموقع الالكتروني من قبل فريق العمل المشكل، وبعد تحديد كافة العناصر وكلفها ودخول الموقع الالكتروني حيز الاستخدام الفعلي بعد اجراء اختبار الاجهاد ، وتوافر امكانية ان يكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية محتملة من استخدامه يمكن لكلا المصرفين الاعتراف بالموقع الالكتروني كأصل غير ملموس ورسملة كافة النفقات التي تكبدتها في هذه المرحلة . اما القيود التي يتم اثباتها في هذه المرحلة وفقاً للبيانات التي توفرت للباحثة فهي كالآتي:

جدول (7) القيود الخاصة بمرحلة التطوير

المصرف (س) (الف دينار)	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار(الف دينار)
اثبات قيد المصروفات	اثبات قيد المصروفات
2000 ح/الرواتب	2625 ح/الرواتب (175 الف دينار*15 يوم)
3111	3111
1499 ح/حاسبات إلكترونية	3344 ح/اتصالات عامة
1263	2625 ح/رواتب واجور مستحقة
47600 ح/موجودات ثابتة معنوية/برنامج E-Banking	261 ح/مجهزون قطاع
1285	359
1000 ح/خدمات استشارية	قيد تعديل كلفة برنامج (6) E-Banking
332	41976 ح/موجودات ثابتة معنوية/برنامج E-Banking
1785 ح/ اتصالات عامة/استضافة الموقع	1285
3344	41967 ح /الارباح الدورة
1250 ح/ موجودات ثابتة معنوية /اسم النطاق	
3344	
2000 ح/رواتب واجور مستحقة	
2664	
2749 ح/داننو نشاط غير جاري	
265	
2785 ح/مجهزون قطاع	
261	

(5) غالباً ما تكون الخوادم (الانترنت والتدريج والانتاج) مكلفة جداً وتحتاج الى بيئة مناسبة اذ تحتاج الى غرف خاصة مزودة باجهزة تبريد واستقرار في التيار الكهربائي ، لذلك تلجأ العديد من الوحدات الاقتصادية في العراق الى طرف خارجي عبر ترتيب الاستضافة .

(6) تم تحويل كلفة البرنامج الى الموجودات الثابتة المعنوية بعد ان تم اطفاءه بالكامل من قبل المصرف خلال السنوات السابقة اعتباراً من سنة 2012 ، علماً ان

البرنامج غير مفعّل.

<p>قيد رسملة نفقات مرحلة التطوير</p> <p>4785 ح/نفقات ابحاث وتجارب/مواقع إلكترونية 1284</p> <p>2000 ح/الرواتب</p> <p>311 ح/الرواتب</p> <p>1000 ح/خدمات استشارية</p> <p>332 ح/ اتصالات عامة</p> <p>1785 ح/ اتصالات عامة</p> <p>3344</p>	<p>قيد رسملة نفقات مرحلة التطوير</p> <p>44960 ح/نفقات ابحاث وتجارب/مواقع إلكترونية</p> <p>1284</p> <p>2625 ح/الرواتب</p> <p>311 ح/ اتصالات عامة</p> <p>359 ح/ اتصالات عامة</p> <p>3344 ح/موجودات ثابتة معنوية/E-Banking</p> <p>41976</p> <p>1285</p>
<p>قيد استخدام الموقع الإلكتروني</p> <p>53635 ح/ نفقات ابحاث وتجارب 1184</p> <p>4785 ح/ نفقات ابحاث وتجارب/تصميم الموقع</p> <p>1284</p> <p>1250 ح/ نفقات ابحاث وتجارب/اسم النطاق</p> <p>1284</p> <p>47600 ح/موجودات ثابتة معنوية/E-Banking 1285</p>	<p>قيد استخدام الموقع الإلكتروني</p> <p>44960 ح/ نفقات ابحاث وتجارب 1184</p> <p>44960 ح/نفقات ابحاث وتجارب/مواقع إلكترونية 1284</p>
<p>قيد استخدام الموجودات الثابتة</p> <p>1499 من ح/حاسبات إلكترونية 1163</p> <p>1499 الى ح/حاسبات إلكترونية 1263</p>	

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

ومن خلال الجدول اعلاه يتبين لنا مايلي:

1. لا يتم اعتبار الحاسبات الإلكترونية ضمن تكلفة الموقع إذ تدخل في العديد من اعمال المصرف الاخرى بالاضافة الى تشغيل الموقع الإلكتروني.
2. وجود فرق في كلف تكوين الموقع داخلياً وهذا يعود الى الموارد البشرية التي يمتلكها مصرف الموصل واعتماده على هذه الموارد في تكوين الموقع ، في حين ستكون هناك حاجة الى الاستعانة بخبرات خارجية استشارية لمصرف (س) مع دورات تدريبية لتشغيل الموقع وصيانته .
3. ووفقاً للنتائج التي تحققت اعلاه تقبل الفرضية الاولى " امكانية الاعتراف وتحديد تكاليف المواقع الإلكترونية المشتراة والمكونة داخلياً " .

اطفاء المواقع الإلكترونية

لم يحدد المعيار المحاسبي الدولي IAS38 طريقة محددة لإطفاء الأصول غير الملموسة وانما ترك للوحدة الاقتصادية الخيار في تحديد الطريقة التي تراها مناسبة بما تتناسب مع النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل ، ولخصوصية المواقع الإلكترونية وطبيعة مكونات الموقع الإلكتروني نجد ان من الصعب اخضاع الموقع الإلكتروني بالكامل الى عملية الإطفاء وفق طريقة واحدة فقط بسبب جملة من الامور مبينة كالآتي:

1. ان تصاميم الموقع الإلكتروني قد تحتاج الى التطوير لأنها قد تتقدم بشكل سريع وتحتاج الى التحديثات المستمرة عليها ، اضافة الى ظهور تقنيات إلكترونية اكثر تطوراً تُستخدم من خلال المواقع الإلكترونية تؤدي الى حاجة ان يكون للموقع الإلكتروني تصاميم تكون اكثر حداثة واكثر تطوراً تجنب حدوث اخطاء او تباطؤ في اتمام العمليات التي يسعى المستخدم الى اجراءها عند الدخول الى الموقع الإلكتروني ، لذا تقترح الباحثة اعتماد طريقة نظام الاستبدال في حساب الاطفاء للموقع الإلكتروني ولبرنامج E-Banking .
2. بالنسبة لاسم النطاق فيتميز اسم النطاق بعدة خصائص يتم ايجازها بالنقاط الآتية :
 - أ. كل اسم من اسماء النطاق تعتبر اسماء فريدة ، اي بمعنى انه لا يوجد غير coadec.uobaghdad.edu.iq واحد في العالم .
 - ب. عند انشاء الموقع الإلكتروني يعتبر اسم النطاق من اولويات انشاءه .
 - ج. تكون اسعار اسماء النطاق الجديدة زهيدة جداً ، في حين يكون اسم النطاق المحجوز سابقاً مرتفعاً فقد يصل اسم النطاق المحجوز سابقاً الى الالف الدولارات ، كما تختلف كلفته بحسب عدد احرف اسم النطاق إذ كلما كان عدد احرفه اقل كان سعره اعلى .

د. ان اسم النطاق له عمر غير محدود أي لا ينتهي حتى عند الاستغناء عن الموقع الإلكتروني أو استبداله بموقع آخر من قبل الوحدة ، لذلك من المفيد ان يتم إخضاعه الى اختبار انخفاض القيمة سنوياً ، ولكن لن تكون عملية تقييم اسم النطاق يسيرة وذلك لصعوبة ربطه بالمنافع المتحققة منه ، وبهذا الصدد فهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها ان تساعد على تقييم اسم النطاق وكالاتي :

- (1) الخصائص لاسم النطاق التي تزيد من قيمته المتمثلة بطول أو قصر اسماء النطاق ، أو أن يكون سهل التذكر ، وان يتم تهجته بشكل سليم ، كما ان اسماء نطاق العلامات التجارية ستمكن الزائرين من الربط اسم الموقع الإلكتروني ومحتواه ، ولا تحتوي على وصلات أو ارقام (Moro Visconti,2017:4).
- (2) من الممكن ان تصبح حركة مرور الإنترنت من المؤشرات الرئيسية التي يمكن اخذها في الاعتبار عند تقييم اسم النطاق وتتمثل حركة الانترنت بتدفق البيانات عبر الموقع الإلكتروني إلى الحد الذي تتحول فيه حركة المرور إلى جهات اتصال يمكن تحويلها الى نقد (من خلال بيع سلع التجارة الإلكترونية أو توفير الخدمات أو الإعلان على الموقع الإلكتروني) (Moro Visconti,2017:6).

ولكن هذا لم يمنع من وجود مواقع خاصة لتقييم اسم النطاق مثل موقع (GoDaddy)⁽⁷⁾ تعتمد في عملية تقييمها للتنبؤ بدقة بقيمة اسم المجال باستخدام كميات كبيرة من البيانات وترميز الكلمات. وقد تم الاعتماد على هذا الموقع في الحصول على تقييم لاسماء النطاق للمصارف عينة البحث . وبالتالي فان هناك خصوصية للموقع الإلكتروني ناتجة عن مكوناته واختلاف كل مكون في طريقة اطفائه الامر الذي يقودنا الى استخدام طريقة الاستهلاك المعروفة بالطريقة المركبة composite approach في احتساب الاطفاء لكافة مكونات الموقع الإلكتروني وكالاتي:

وفقاً للبيانات المتوفرة عن كلف المواقع الإلكترونية لكل من مصرفي الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار سيتم احتساب الاطفاء لكل منها كما يلي:

جدول (8) احتساب الاطفاء للموقع الإلكتروني للمصارف عينة البحث

مصرف الخليج التجاري					
المكون	كلفته	القيمة المتبقية	اساس الاطفاء	الحياة المقدرة	الاطفاء السنوي
تصميم الموقع	7140	صفر	7140	غير محدود	238
اسم النطاق	50	—	50	غير محدود	283
البرمجيات	59500	صفر	59500	غير محدود	7735
	66690	صفر	66690		7690
مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار					
الاصل	كلفة الاصل	القيمة المتبقية	اساس الاطفاء	الحياة المقدرة	الاستهلاك السنوي
تصميم الموقع	32130	صفر	32130	غير محدود	—
اسم النطاق	1250	—	1250	غير محدود	885
البرمجيات	142800	صفر	142800	غير محدود	—
	176180	صفر	176180		—
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار					
الاصل	كلفة الاصل الف دينار	القيمة المتبقية	اساس الاطفاء	الحياة المقدرة	الاستهلاك السنوي
تصميم الموقع	2943	صفر	2943	غير محدود	—
اسم النطاق	50	—	50	غير محدود	—
البرمجيات	41976	صفر	41976	غير محدود	—
	44960	صفر	44960		—

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

(7) يمكن الرجوع الى الروابط ادناه للاطلاع على اسعار النطاقات الجديدة واسعار النطاقات المحجوزة سابقاً .

https://ae.godaddy.com/domainsearch/find?isc=jodomUSD1&checkAvail=1&tmskey=1dom_03_saledomain&omainToCheck=ATH

<https://ae.godaddy.com/domain-value-appraisal>

ولدينا بشأن ما ورد في الجدول اعلاه ما يلي:

1. مصرف الخليج التجاري
أ. تم احتساب الاطفاء للموقع الإلكتروني لمصرف الخليج من خلال معالجة الكلفة المتكبدة عن تطوير الموقع الإلكتروني البالغة (\$200) باعتبارها قسط اطفاء .
ب. تم شراء اسم النطاق لمصرف الخليج بمبلغ (50)⁽⁸⁾ دينار ، في حين سعر اسم النطاق وفقاً لموقع (Godaddy) بلغت قيمته (280) دولار أي ما يعادل (333) دينار بسعر الصرف البالغ (1190) دينار ، أي يوجد لدينا ارتفاع قيمة بمقدار (283) .
ج. تم احتساب الاطفاء لبرنامج E-Banking من خلال احتساب كلف التحديثات المستمرة على البرنامج إذ تمثل التحديثات ما نسبته (13%) من كلفة البرنامج .
معدل الاستهلاك المركب composite depreciation rate = الاستهلاك السنوي
الكلفة

$$0.12 = \frac{7690}{66690} =$$

$$\text{معدل العمر الانتاجي} = \frac{\text{اساس الاستهلاك}}{\text{الاستهلاك السنوي}} = \frac{66690}{7690} = 9 \text{ سنوات}$$

اثبات الاطفاء السنوي

$$\frac{7690}{\text{ح/ اطفاء موجودات ثابتة معنوية}} = 37$$

$$\frac{7690}{\text{ح/ النقدية}} = 18$$

قيد غلق الاطفاء في حساب الارباح والخسائر

$$\frac{7690}{\text{ح/ العمليات الجارية}} = 281$$

$$\frac{7690}{\text{ح/ اطفاء موجودات ثابتة معنوية}} = 37$$

2. مصرف الجنوب الاسلامي

- أ. لم يتم المصرف بأي تحديثات للموقع الإلكتروني ينتج عنها كلف ل يتم اعتبارها اقساط اطفاء ، وكذلك الحال بالنسبة لبرنامج E-Banking .
ب. فيما يخص اسم النطاق فقد بلغ كلفته (1250) دينار في حين ان قيمته وفق موقع (Godaddy) بلغ (307) دولار بما يعادل (365) دينار أي يوجد لدينا انخفاض قيمة بمقدار (885) دينار ليسجل القيد الاتي:
885 ح/ خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة/المواقع الإلكترونية
885 ح/ الموجودات الثابتة المعنوية /المواقع الإلكترونية

3. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

- أ. لم يتم المصرف بأي تحديثات على الموقع الإلكتروني لذا لن يسجل اي قيد اطفاء خلال هذه السنة ، وهنا يجب الاشارة الى ان تحديد كلفة التحديث للمواقع المكونة داخلياً يكون من خلال احتساب كلف رواتب العاملين على تحديث الموقع وفترة التحديث التي قد تكون ما يقارب الاسبوعين اضافة الى المصاريف الادارية الاخرى التي يمكن تعينها على كلف الموقع .
ب. لم يتم اجراء اي تحديثات على برنامج E-Banking ، لذا لم يتم احتساب اي قسط اطفاء على البرنامج .
ج. تم شراء اسم النطاق بمبلغ (50) دينار ، وقيمة اسم النطاق وفقاً لتقييم موقع (Go Daddy) هو (\$100) بما يعادل (1190) دينار عراقي على اساس سعر الصرف (1190) دينار لكل دولار، أي يوجد لدينا ارتفاع في القيمة بلغت (69) ويثبت القيد الاتي :

$$\frac{69}{\text{ح/ نفقات ابحاث وتجارب}} = 1184$$

$$\frac{69}{\text{ح/ احتياطي ارباح تقييم الأصول غير الملموسة}} = 69$$

ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية والتي تنص على " امكانية تحديد طريقة اطفاء تتناسب مع خصوصية المواقع الإلكترونية " .

8 ، ان اسعار شراء النطاق (IQ) تم الحصول على اسعار اسماء النطاق من موقع الشركات العراقية التي لديها وكالة من هيئة الاعلام والاتصالات العراقية لحجز النطاق العراقية
الخاصة بالمصارف العراقية العاملة في القطاع المصرفي تتفاوت بحسب عدد احرف النطاق المحدد من قبل هيئة الاعلام والاتصالات .

إعادة التقييم الحاسبي للمواقع الإلكترونية

توجد ثلاث مناهج لتقييم المواقع الإلكترونية كأصل غير ملموس سبق وتم التطرق إليها في الجانب النظري من البحث ، لذا سيكون التركيز في الجانب التطبيقي على النموذج الذي تم اختياره من قبل الباحثة لتقييم المواقع الإلكترونية أذ ان اختيار هذا النموذج جاء وفقاً للمعلومات المتوفرة ، اذ ان المصارف عينة البحث منها من يقدم الخدمات الإلكترونية مقابل رسوم ومنها من يقدمها مجاناً بدون مقابل والقسم الاخر يمتلك مقومات تقديم الخدمة الا انه لم يفعلها لغاية الان ، لذلك تم استبعاد انموذج الدخل واما انموذج السوق فقد تم استبعاده لان المواقع الإلكترونية تعتبر من المواقع الفريدة التي ليس لها سوقاً نشطاً ، وتقوم طريقة التقييم بأستعمال انموذج التكلفة وفق النموذج الاتي (Reilly,2013:49) :

جدول (9) طريقة تقييم الأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية) وفق انموذج التكلفة

التفاصيل
تكلفة الاستبدال الجديدة وتتضمن (تكاليف مباشرة + تكاليف غير المباشرة + اجور العمل)
يطرح : التقادم المادي (لايتم اخذ هذه الفقرة بنظر الاعتبار للاصول غير الملموسة)
يطرح : التقادم الوظيفي
يطرح : التقادم الخارجي (الاقتصادي)
= القيمة العادلة للاصل غير الملموس

وسيتم تنفيذ خطوات التقييم بالشكل الاتي :

جدول (10) تقييم المواقع الإلكترونية للمصارف عينة البحث وفق انموذج التكلفة (طريقة الاستبدال)

التفاصيل	مصرف الخليج	مصرف الجنوب	مصرف الموصل
الكلف المباشرة وغير المباشرة	5950	25501	1785
تكلفة تصميم الموقع ⁽⁹⁾			
اسم النطاق	1250	1250	50
تكاليف الاستضافة وتكلفة الحماية	1784	1012	1785
تكاليف التدريب	300	6945	—
تكلفة برنامج E-Banking	95200	142800	47600
تكاليف ادارية	200	3000	200
= تكلفة الاستبدال (الجديدة)	104684	180507	51420
- التقادم الوظيفي (التكنولوجي)	(7689)	—	—
- التقادم الاقتصادي	(55543)	—	—
= القيمة العادلة للموقع الالكتروني	41452	180507	51420

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

تم احتساب القيمة العادلة للمواقع الإلكترونية وفقاً للاتي:

1. ان كلفة التقادم الوظيفي تمثل كلف التحديث والتطوير للمواقع الإلكترونية والبرامج التي تقدم الخدمات المصرفية من خلال الموقع .
2. تم استخراج التقادم الاقتصادي لمصرف لخليج من الفرق بين ايرادات الخدمات ألكترونية المتحققة للمصرف لسنتي 2017 و 2018 .
3. لا توجد كلف تقادم وظيفي لكل من مصرف الجنوب الاسلامي والموصل للتنمية والأستثماراذا لاتوجد اي تحديثات او عمليات تطوير خلال الفترة .

⁽⁹⁾ ان كلف تصميم الموقع الالكتروني يختلف بحسب نوع التصميم اذ ان هناك مايعرف بالقوالب الجاهزة وهذه تكون اسعارها ارحص بكثير عن التصاميم التي تيم تصميمها وفقاً لرغبة الزبون (الوحدة الاقتصادية) وبرنامج خاصة لها .

وعليه من خلال الجدول (10) ستكون القيود للمصارف عينة البحث كالآتي:

القيود			
القيمة العادلة للموقع	القيمة الدفترية للموقع	ارباح (خسائر) اعادة التقييم	
الف دينار	الف دينار	الف دينار	
41452	66690	(25238)	الخليج
25238 من ح/ خسائر اعادة التقييم للموجودات غير الملموسة			
180507	176180	4327	الجنوب
4327 ح / موجودات ثابتة معنوية / المواقع الالكترونية 4327 ح / احتياطي ارباح اعادة التقييم للموجودات غير الملموسة			
51420	44960	6460	الموصل
6460 ح / نفقات ابحاث وتجارب 6460 ح / احتياطي ارباح اعادة تقييم موجودات غير ملموسة			

من خلال استخدام نموذج التكلفة في قياس الموقع الالكتروني بعد اثباته في بداية امتلاكه بالتكلفة التاريخية يتضح انه بالإمكان قياس الموقع الالكتروني وفق نموذج التكلفة حيث تمكنت الباحثة من قياسه وفق هذا النموذج ، وعلى الرغم من سهولة خطواته الاجرائية الا ان على الادارة عند استخدام هذا النموذج مراعاة الكيفية التي صمم بها الموقع اذ ان نماذج التصميم الجاهزة تكون ارحص بشكل كبير عن المواقع المصممة بحسب رغبة مالك الموقع وبالتالي سيكون من غير المناسب تقييم موقع تم برمجته وفق المواصفات التي يرغب بها المالك بالمقارنة مع تكلفة موقع الكتروني استخدم في تصميمه نماذج جاهزة ، وكذلك مراعاة التقدم الاقتصادي في استعمال هذا النموذج فقد لا يتضمن التقدم الاقتصادي الانخفاض في الايرادات فقط وإنما تكاليف التشغيل في حال كانت اكثر من المتوقع فهي تعتبر نوع من التقدم الاقتصادي اضافة الى اي خسارة ناتجة عن عوامل خارجية .

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على انه " يمكن تحديد نموذج قياس مناسب لقياس المواقع الالكترونية " .

مناقشة النتائج

اشارت نتائج تحليل المعلومات والبيانات الى توفر معايير الاعتراف الواردة في المعيار المحاسبي IAS38 بالمواقع الالكترونية لكل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي ومصرف الموصل كما موضح في الجدول (2) اذ ان هذه المصارف قد امتلكت المواقع الالكترونية لغرض استخدامها لأغراض تجارية وتسويقية متمثلة بقتوات بيع الكترونية وبالتالي تحقق منها منافع اقتصادية يمكن قياسها ، وهذا لا يعني ان المواقع الالكترونية المملوكة للأغراض الاعلامية والتواصل مع البيئة الخارجية لا تحقق منافع اقتصادية لكن الصعوبة في تحديد هذه المنافع وامكانية قياسها جعلت من الصعوبة الاعتراف بهذه المواقع كأصل غير ملموس.

كما اشارت النتائج الى ان المواقع الالكترونية المكونة داخلياً تتميز بكونها مواقع غير مكلفة نسبة الى المواقع المصممة من قبل شركات التصميم ، و اشارت الى وجود ضرورة ان تقوم الوحدة بالتمييز بين الكلف المنفقة في مرحلة التخطيط والكلف المنفقة في مرحلة التطوير خصوصاً ان المعيار الدولي قد ميز بشكل واضح بين هذه المرحلتين ضمن التفسير SIC32 .

وأشار المعيار المحاسبي IAS38 والادبيات المرجعية الى ان المواقع الالكترونية تمتلك عمراً قصيراً، ولكن من خلال المعلومات والبيانات التي تم جمعها وتحليلها يمكن اعتبار المواقع الالكترونية من الاصول التي ليس لها عمر يمكن تقديره وفق القانون ، اذ يرتبط عمرها الانتاجي بوجود الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وهذا بدوره انعكس على طريقة الاطفاء ، اذ أن اغلب الاصول غير الملموسة تطفأ بشكل اقسط سنوية في حين

ان الموقع الالكتروني اختلفت طريقة اطفائه كما تم ايضاحها في الجدول (8) لعدة اسباب منها مكونات الموقع الالكتروني وعمليات التطوير والتحديث المستمرة عليه ، اذ ان من ضمن مكوناته اسم النطاق الذي تم اخضاعه الى اختبار انخفاض القيمة كونه يتميز بعمر غير محدود في حين تم احتساب قسط الاطفاء لبقية المكونات وفق طريقة الاحلال والاستبدال ليتم في النهاية اخضاع الموقع بكامل مكوناته الى الطريقة المركبة التي تم الاشارة اليها في الادبيات المرجعية .

اما فيما يتعلق باعادة التقييم للموقع الالكتروني فقد اشارت نتائج التحليل الى ان اللجوء لاستخدام الباحثة لانموذج التكلفة يكون مفيداً خاصة في السنوات الاولى من استخدام الموقع للاغراض الخارجية اذ ان اغلب المصارف عينة البحث تقدم خدماتها المصرفية عبر مواقعها الالكترونية في السنوات الاولى مجاناً بغية اكتساب وجذب اكبر عدد من الزبائن ، وهذه لاتعد بالضرورة الطريقة الوحيدة والمناسبة فقط لتقييمه اذ يعد انموذج الدخل من النماذج المحاسبية المناسبة لتقييم الموقع خاصة في السنوات اللاحقة والتي يحقق فيها الموقع الالكتروني منافع اقتصادية للوحدة سواء كانت على شكل ايرادات او وفورات بالتكاليف . ولكون الموقع الالكتروني لكل وحدة اقتصادية يعتبر فريداً ولعدم وجود اسواق نشطة له لايمكن تطبيق انموذج السوق في اعادة تقييم الموقع الالكتروني .

واشارت نتائج التحليل ان في اي عملية اعادة تقييم لموقع الكتروني محدد يجب ان يؤخذ في نظر الاعتبار عدة امور منها الغرض من امتلاكه وطريقة امتلاكه وخصائصه اذ تختلف قيمة الموقع الالكتروني المصمم وفق نماذج جاهزة عن المواقع الالكترونية المصممة وفق حاجة الوحدة والمنافع المتحققة منه .

الاستنتاجات

من خلال العرض المتقدم تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي :-

الاستنتاجات :-

من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ، ان الأبلأغ المالي عن المواقع الالكترونية في الوحدات الاقتصادية العراقية مازال منقوصاً فهو لا يأخذ بنظر الاعتبار الغرض من امتلاك الموقع والمنافع المتحققة منه بالرغم من وجود معيار محاسبي دولي وقاعدة محاسبية محلية تنظم المعالجة المحاسبية للمواقع الالكترونية كأصول غير ملموسة. وافتقار النظام المحاسبي الموحد الى حسابات تعبر بشكل واضح عن الأصول غير الملموسة بشكل عام والمواقع الالكترونية بشكل خاص ، اذ يتم المحاسبة عن المبالغ المنفقة على الابحاث وشهرة المحل والعلامة التجارية وبراءة الاختراع ضمن حساب النفقات الايرادية المؤجلة بدلاً من وجود حسابات صريحة لتلك الأصول . كما استنتج البحث الى ان هناك امكانية لتحديد تكاليف المواقع الالكترونية المكونة داخلياً والأعتراف بها كأصل غير ملموس مع وجود نظام كلفوي جيد يساعد في تحديد كلفتها بصورة اكثر دقة وتمكين الوحدة الاقتصادية من تحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتكوينه. وان المواقع الالكترونية المكونة داخلياً اقل تكلفة من المواقع الالكترونية المشتراة نتيجة الاعتماد على الموارد البشرية والمادية العائدة للوحدة الاقتصادية .

المصادر

- 1.Al-Adly, Youssef Awad & Al-Azmeh, Mohammed Ahmed (1986) “Accounting For Assets”, Kuwait, That Al Salasil Press.
- 2.Aljaarat, Khaled Jamal (2014) “International Accounting Standards”, Kassadi University Press, Mirbah and Ouargla, Algeria.
- 3.Alsyd, Ibrahim Jaber (2014) “International Accounting And Its Relationship To Electronic Commerce”, Amman, Ghaida House For Publishing And Distribution.
- 4.Eabid, Muhammad Nawaf Hamdan (2006) "An analytical study of the problems of accounting measurement and disclosure about the depreciation of fixed assets value in light of international standards. An applied study", this thesis was submitted to complement the requirements for obtaining a Master of Science degree in accounting - Arab Academy for Financial and Banking Sciences - College of Science Banking and Finance, Cairo.

5. Berg, Alina & Dahlström, Sebastian (2016) "Immateriella Tillgångar–En Komparativ Studie Av Europeiska Korsnoterade Företag På Nyse Och Nasdaq" "Intangible Assets - A Comparative Study Of Troubled European Companies On The New York Stock Exchange And Nasdaq", Swedish.
6. Bostan, I. & Mates, D. & Grosu, V. & Iancu, E (2009) "Alternate methods of evaluation for websites concordant to IAS/IFRS Standards", Journal Of Computing, Volume 1, Issue 1, December 2009, Issn: 2151-9617, PP.141-148 .
7. Córcoles, Yolanda Ramírez (2010) "Towards the convergence of accounting treatment for intangible assets" ,Universidad de Castilla-La Mancha (Spain), Intangible Capital, 2010 – 6(2): 185-201 – ISSN: 1697-9818, doi:10.3926/ic.2010.v6n2.p185-201.
8. Dorel, Mates & Marian, Socoliuc & Elena, Hlaciuc (2009) "Accounting Treatment Of Web Design According To International Standards Of Financial Reporting Ias/ IFRS", An International And National Approach, Annals Of Faculty Of Economics, 3. 1037-1041.
9. Eriksson, Sofia & Mehanovic, Aldijana (2012) "Internally generated intangible assets – a study on identification and recognition in the consumer goods and service industry", ISRN: LIU-IEI-FIL-A - 12/01224 – SE, Linköping University.
10. Flanagan, Paul (2004) "Accounting For Web Site Development Costs", Applying EITF 00–2, 2004 Christopher Technology Consulting LLC, 1552 Lakeport Court, Virginia Beach, VA 23464.
11. Gheorghe, Holt (2015) "Theoretical Aspects Regarding The Valuation Of Intangible Assets", "Academica Brâncuși" Publisher, Issn 2344 – 3685/Issn-L 1844 – 7007, Annals Of The „Constantin Brâncuși” University Of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1, Volume Ii/2015.
12. Grant Thornton (2013) "Intangible assets in a business combination" Identifying and valuing intangibles under IFRS 3, November 2013 Grant Thornton International Ltd November 2013.
13. Hort, Jan (2015) "Reporting Web Sites According To IFRS", Diploma Thesis Submitted To Faculty Of Finance And Accounting, Economic University In Prague.
14. International Financial Reporting Standards Foundation, (2016) "IAS38, Intangible Assets", translation by the Saudi Organization for Certified Public Accountants.
15. Khuddash, Hussam Al- Diyn & Al-Attar, Ali (2006) "Accounting treatment of the costs of building and developing web pages for Jordanian public joint-stock companies", The Jordanian Journal of Business Administration, Volume 2, No. 1, pp.42-61.
16. Libby, Robert & Libby, Patricia A & Short, Daniel G (2007) "Financial Accounting", Published By Mc Graw-Hill/Irwin, A Business Unit Of The Mc Graw-Hill Companies, Ins., 1221 Avenue Of The America, New York .
17. Miikka Ylikangas, (2013) "The Presentation of Intangible Assets According to International Financial Reporting Standards and Finnish Accounting Standards – The Effects of Different Norms on Financial Audits", Degree Programme in Business and Administration, Savonia University Of Applied Sciences.

18. Mohammad, Muna jabbar (2016) (Financial reporting of intellectual capital and its impact on investment decisions in the economic units Iraqi "a proposed mechanism "), Submitted As Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Accounting to The Council of College of Administration & Economics– Baghdad University.

19. Smolková , Markéta (2017) "Reporting of Web Pages Costs in Selected Accountig Systems", Thesis submitted to the Faculty of Economics and Administration, Masaryk University, 2017.

20. Spiceland ,J. David& Nelson ,Mark W. & Thomas ,Wayne B. (2018) "Intermediate Accounting", Second Edition, Published By Mc Graw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, In The United States Of America.

21. Vašek, Libor& Filinger, Marek (2013) "Influence of Internally Generated Intangible Assets on Financial Statements Prepared in Accordance with IFRS", European Financial and Accounting Journal, ISSN 1805-4846, Vol. 8, Iss. 3-4, pp. 10-23, This Version is available at:<http://hdl.handle.net/10419/109909> .

Accounting measurement of intangible assets (websites) within the framework of international financial reporting standards An applied study between a sample of Iraqi commercial banks)

Athraa Yaseen Abdull

Assistant Prof. Dr. Salman H, Abdullah
College of Administration and Economics - University
of Baghdad, Iraq

E-mail: athor_y@yahoo.com

E-mail:salman_hussin @coadec.uobaghdad-edu-iq

Received:11/2/2020

Accepted :19/7/2020

Published :October / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: -

The websites over time have become one of the important tools for communication between individuals among themselves and between individuals and economic units, and they have emerged as one of the important intangible assets to achieve income, as they have become a competitive tool and a marketing outlet for these units and a main means of communication that it uses to exercise its various major activities and achieve potential economic benefits. Therefore, there was a need to measure and display the value of these sites in the financial statements as intangible assets . Accordingly, the purpose of the research was to determine the costs of the websites owned by the economic unit by way purchase and sites that were created internally and to determine an appropriate measurement model to evaluate and extinguish them, in addition to distinguishing between them and Traditional intangible assets such as (good well, brand, patent). The research problem was the failure of the Iraqi economic units in the research sample to follow the scientific and professional method of recognition and measurement of the websites they own as an intangible asset and determine their costs and evaluate them in a way that reflects the unit's performance and value. The research field represents the Iraqi commercial banks listed in the Iraqi market for securities, as the research sample reached (five) banks: (the Gulf Commercial Bank, the South Islamic Bank for Investment and Finance, the Mosul Development and Investment Bank, the United Investment Bank and the Iraqi Investment Bank). On the analytical side of the research, the data obtained for the period extending from the date of ownership of the site and the year following it were relied on, in addition to the method of personal observation and interview and The research found that financial reporting on websites in the Iraqi economic units is still incomplete despite the issuance of IAS38 and local accounting rule No. 2 (intangible assets) issued by the Accounting and Auditing Standards Board in the Republic of Iraq regulating the accounting procedures for these sites as an asset Intangible, and the unified accounting system lacks accounting treatments in a manner that is consistent with the standards issued in this regard. The research found that there is a possibility to determine the costs of the websites that were created internally and to recognize them as an intangible asset with a good cost system that helps in determining their costs more accurately and enabling the economic unit to determine the direct and indirect costs of its formation. Accordingly, the research recommendations came with the necessity of making some adjustments to the local accounting base (2) (intangible assets) by aligning it with IAS38 (intangible assets) and the interpretation of the SIC32 (intangible assets - website costs), and work To include the unified accounting system and the accounting system for banks and insurance with accounting treatments and tabulations that clearly express the intangible assets in general and websites in particular.

Keywords: Websites, Recognition And Measurement, Measurement Models